حديث الغدير و سريّة اليمن

- دراسة تحليليّة نقديّة لدعوى الوصل -

القسم الثاني

أ.د. الشيخ محمّد شقير*

* (لبنان)، الجامعة اللبنانية، الفلسفة والكلام .

الملخّص

إستكمالاً للملاحظات النقدية التي أوردناها في القسم الأول من البحث، نذكر في هذا القسم الثاني بقية الملاحظات الواردة على فرضية الوصل ما بين حديث الغدير من جهة، وشكوى سريّة اليمن وردّ النبي ﷺ عليها من جهة أخرى، حيث سنعالج الموضوع من حيثية مخاطَب النبي ﷺ، وأسباب حديث الغدير وشكوى سريّة اليمن، والمقارنة بين الواقعتين بلحاظ الأحداث والعناصر، وفهم من تلقّى خطبة الغدير وتعبيره عن فهمه هذا، وافتقاد خطبة الغدير وواقعتها إلى القرائن التي قد يُستند إليها للوصل مع شكوى سريّة اليمن، والمقارنة بين مفردات وعناصر كل من نصّ الغدير ونصّ الشكوى، والإلفات إلى أن العبرة بظهور اللفظ وليس سبب الواقعة (شكوى سريّة اليمن)، وصولاً إلى البحث في لوازم المحبة على فرض كونها مدلول حديث الغدير؛ كلّ هذه الملاحظات وغيرها مما ورد في القسم الأول من البحث، يجعل من غير المقبول الركون إلى فرضية الوصل ما بين حديث الغدير وشكوى سريّة اليمن، ومطلوبية الذهاب تالياً إلى الاعتقاد بكونهما واقعتين منفصلتين عن بعضهما البعض، وعدم الصلة بينهما.

الكلمات المفتاحية

﴿ الإمام علي عليه السلام، تطابق، حديث الغدير، شكوى سرية اليمن، فرضية الوصل، الملاحظات النقدية ﴾

The covert of Yemen, Hadith Ghadir, and the matter of connection Comparative analysis

2nd section

Dr. Mohammed Shaker
Lebanese University

Abstracts

To complete the critical notes that we reported in the first section of the study, we mention in the second section the rest of the presented notes on the link assumption between Hadith Ghadir from one side and the complaining of the covert of Yemen and the response of the prophet (God's blessing him, and his family) on it from another side, which we are going to address the matter from the circumstance of the prophet talking and the reasons of Hadith Ghadir and the complaining of the covert of Yemen, and the comparison between the two incidents, and understand who received the talk of Ghadir and his interpretation about his understanding, and the absence of Hadith Ghadir and its reality to the evidence which support it to connect to the covert of Yemen, and the comparison between terms and elements all of the text of Hadith Ghader, and the text of the complaining, and notify the lesson to show the term and not the reason of the incident. Leading to investigate the evidence of loving, assuming that sense of Hadith Ghadir, all those notes and the others in the first section of the study make it unacceptable to agree to the assumption of the link between Hadith Ghadir and the complaining of the covert of Yemen, and the need to believe that they are separated incidents from each other, and there is no connection between them.

keywords: Imam Ail (p) - Hadith Ghadir- the complaining of the covert of Yemen-the critical notes- the assumption of a connection

سادسًا: مخاطَب النّبي ﷺ: بمعنى الفئة الّتي توجّه إليها النّبي ﷺ بخطابه، والّتي شكَت عليًّا عليه السلام إلى النّبي ﷺ، فردّ عليها بجوابه الآنف الذّكر؛ فمن هي هذه الفئة؟ ومن هم هؤلاء الأفراد؟ حيث إنّ مبرّر طرح هذا السّؤال، هو أنّه عندما نعلم من هم الّذين اشتكوا عليًّا عليه السلام، نستطيع عندها أن نحدّد من هم الّذين توجّه إليهم النّبي ﷺ بخطابه، والّذين يُكتفى بتحقيق هدف الخطاب (أي خطاب النّبي ﷺ) بالرّد عليهم، فإن كانوا عموم المسلمين الّذين كانوا في حِجّة الوداع؛ فيمكن عندها أن نتعقّل فرضيّة أن يكون النّبي ﷺ قد توجّه بخطابه إلى عموم المسلمين ونرتضي بها، وأمّا إن كانوا فئة محدّدة من المسلمين، فعندها سيكون فرضيّة مقبولة -بهذا اللّحاظ- أن يتوجّه النّبي ﷺ بخطابه إلى تلك الفئة بخصوصها.

إنّ المُستَفاد من النّصوص التّاريخيّة أنّ الّذين شكوا عليًّا عليه السلام إلى النّبي ﷺ، هم أفراد تلك السّريّة (الجيش) -أو جملة منهم- الّتي كان عليّ بن طالب عليه السلام أميرًا عليها، والّتي رجعت من اليمن إلى مكّة المكرّمة في حجّة الوداع، حيث عبرّت تلك النّصوص عن أولئك الشّاكين مرّة بالنّاس: «إشتكى النّاس عليًّا[1]»، وأخرى بالجيش: «وأظهر الجّيش شكواه[2]»، وثالثةً بأصحاب عليّ عليه السلام: «ما لأصحابك يشكونك؟[3]».

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما ذكره الواقدي، مِن أنّ عدد أفراد السّريّة

---

[1]- إبن هشام، سيرة النّبي ﷺ، ج 4، ص 1022.

[2]- م. ن، ص 1021.

[3]- الواقدي، المغازي، ج 2، ص 1081.

كان ثلاثمائة فارس، «فخرج [أي عليّ عليه السلام] في ثلاثمائة فارس[1]»، وأنّ الإمام عليّ عليه السلام قد جرّد بعض أفراد تلك السّريّة من ثوبيه: «فأبى عليّ عليه السلام أن يفعل ذلك، حتّى جرّد بعضهم من ثوبيه[2]»، مِمّا قد يُفهم منه إمّا أنّ بعض أفراد السّريّة فقط قد خالف أمر الإمام عليّ عليه السلام، أو أنّ الإمام عليه السلام قد جرّد البعض دون الآخر، وهذا الاحتمال الثّاني مستبعد جدًّا، فيُرجّح الاحتمال الأوّل، أنّ بعض أفراد السّريّة فقط هو الّذي خالف أمر الإمام عليّ عليه السلام بعدم التّصرّف بالحُلل -أو الإبل أيضًا-؛ مِمّا قد يشكّل قرينة إضافيّة على عدم صوابيّة دعوى من حاول تبرير عملية الوصل بين الشّكوى وخطبة الغدير، بكون الشّكوى قد كثرت وفشت بين النّاس؛ إذ إنّ ما يُستَفاد من تلك الأدلّة التّاريخيّة أنّ تلك الشّكوى قد كانت محدودة ومحصورة في عدد محدّد، وأنّها كانت قضيّة موضعيّة، عالجها النّبي صلى الله عليه وآله بخطبته تلك الّتي خطبها في مكّة على إثر الشّكوى، وانتهى الأمر عند هذا الحدّ.

إنّ ما نريد قوله، هو إنّ الشّكوى عندما تكون مرتبطة بتلك السّريّة على وجه الخصوص، أو بذاك البعض الّذي جرّده الإمام عليّ صلى الله عليه وآله من ثوبيه على وجه التّحديد؛ فهذا يعني أنّ الفئة الّتي تقتضي طبيعة الأمور أن تكون هي المستهدفة بخطاب النّبي صلى الله عليه وآله؛ هي تلك السّريّة، أو جملة أفرادها -فيما لو فرضنا أنّ بعضًا منهم لم يستمع مباشرةً إلى خطاب النّبي صلى الله عليه وآله- حيث من المفترض أن يصل ذلك الخطاب إلى كثيرٍ من النّاس، بل إلى مجملهم، عندما يستمع إليه المئات من أفراد تلك السّريّة، وغيرهم أيضًا مِمّن شهد تلك الخطبة، لأنّه من البعيد أن يكون في موسم الحجّ ذاك في مكّة المكرّمة أكثر من مائة ألف من المسلمين مع رسول الله

[1]- م. ن، ص 1079.

[2]- م. ن، ص 1081.

ﷺ، ولا يشهد بعضهم خطبة النّبي ﷺ الّتي ردّ فيها على شكوى سريّة اليمن، ويستمع إليها؛ وهو ما يعني أنّ كلام النّبي ﷺ في الردّ على تلك الشّكوى ينبغي أن يكون قد سمعه المئات، أو ربمّا الآلاف ممّن كان حاضرًا يومها مع رسول الله ﷺ، لأنّ التّعبير الّذي استُخدِمَ في نقل جواب النّبي ﷺ هو الخطبة: «فقام فينا خطيبًا». والخطبة تكون في ملأ وجمعٍ من النّاس؛ وهو ما يعني أنّ جواب النّبي ﷺ ذاك قد وصل إلى مجملِ من يعنيه الأمر، بل أكثر، حيث يُفترَض بهؤلاء أن ينتهي الالتباس لديهم فيما فعله الإمام عليّ عليه السلام؛ فلماذا تكثر الشّكوى بعد هذا؟ ولماذا يكون لها تلك المضاعفات الّتي يذكرها أولئك؟ وكيف يدّعى كثرة القيل والقال في عليّ عليه السلام بعد خطبة النّبي ﷺ تلك، مع أنّ دعوى أنّه قد استمرّت الشّكوى وكثرت بين النّاس؛ لا يوجد أيّ دليل عليها على الإطلاق، وكل ما ذكره أولئك هو مجرّد دعوى باطلة، لا دليل عليها، ولا شاهد يسعفها.

وحتّى لو بنينا على كون بعض الشّكاوى من بعض الأفراد، قد حصل لاحقًا بعد حجّة الوداع في المدينة -كشكوى أبي سعيد الخدري، بحسب ما أخرجه البيهقي[1]-؛ فإنّ هذا أيضًا لا ينفع أصحاب تلك الدّعوى:

أوّلًا: لأنّ ما ينفعهم في دعواهم أنّ الشّكوى قد كثرت وفشت قبل واقعة الغدير، حتّى تكون خطبة الغدير ردًّا على ذلك، أمّا أن تكون هناك شكوى أو أخرى بعد واقعة الغدير، فهذا لا يفيدهم في دعواهم تلك، إذ لا يُعقل أن تكون الخطبة ردًّا على أمرٍ قد حصل بعدها.

ثانيًا: لأنّ حصول شكوى من فردٍ -أو أفراد- ليس دليلًا على أنّ

[1]- دلائل النبوّة، م. س، ج 5، ص 399.

الشّكوى قد كثرت وفشت، بمستوى يستدعي من النّبي ﷺ أن يخطب في عشرات الآلاف من المسلمين يومها، كما حصل في غدير خُمّ، وفي ظرف تاريخي مفصلي، يتطلّب منه بيانًا أو أكثر في قضايا أخرى غاية في الأهمية والخطورة.

وهذا الفهم -أنّ النّبي ﷺ قد توجّه بخطابه إلى تلك السّريّة- هو الّذي تدلّ عليها النّصوص التّاريخيّة ذات الصِّلة- إذ ينقل ابن إسحاق عن أبي سعيد الخدري، قال: «اشتكى النّاس عليًّا رضوان الله عليه، فقام رسول الله ﷺ فينا خطيبًا»، حيث إنّ المُستَفاد من قوله «فينا»، هو تلك السّريّة -بمعزلٍ عن أن يكون أحدٌ آخر أيضًا- لأنّ أبا سعيد الخدري قد كان أحد أفراد تلك السّريّة، بحسب ما يذكر البيهقي. أمّا ابن الأثير، فيقول: «... فشكاه الجّيش إلى رسول الله ﷺ، فقام النّبي ﷺ خطيبًا...[1]»؛ مِماّ يُشعر أنّ النّبي ﷺ قد توجّه بخطابه -بالحدّ الأدنى- إلى ذاك الجّيش (السّريّة).

وهو أمر جدًّا عقلائي، وينسجم مع ما تقتضيه طبيعة هكذا مواقف، عندما يكون هناك التباسٌ لدى فئة ما (الجّيش)، يفضي إلى تقديم شكوى؛ أن يبادر النّبي ﷺ إلى مخاطبة تلك الفئة بخصوصها، وأن يغتنم فرصة حضورها مجتمعة قبل أن تتفرّق، حتّى يصل الجّواب إلى جميع أفراد تلك السّريّة ومن قد وصلته الشّكوى، لأنّ هذا هو الّذي يسهم في إزالة الالتباس من أذهان أفراد السّريّة، الّذين حصل لديهم ذاك الالتباس، فيما فعله الإمام عليّ عليه السلام في ذاك المورد؛ فضلاً عمّا ذكرناه سابقًا من مطلوبية المبادرة من النّبي ﷺ إلى معالجة الموقف مباشرة دون أيّ تأخّر، حتّى لا تتفاقم الأمور ويشيع الالتباس، وهو ما يقتضي أن

[1]- إبن هشام، سيرة النّبي ﷺ، ج 4، ص 1022.

يتوجّه النّبي ﷺ بالخطاب إلى تلك السّريّة مباشرةً، وإلى مجمل أفرادها. وهو الّذي حصل بحسب تلك المصادر التّاريخيّة.

وعليه، إذا كانت تلك الأدلّة التّاريخيّة تذكر أنّ النّبي ﷺ قد ردّ على شكوى سريّة اليمن بخطاب إلى السّريّة نفسها، -أو ربمّا أيضًا من كان حاضرًا يومها من غيرها- فعندها سيكون السّؤال مشروعًا حول ذاك الوصل، الّذي سعى البعض إلى إبرازه، بين شكوى سريّة اليمن، وبين خطبة الغدير؛ فإن كان قصده أنّ النّبي ﷺ قد ردّ على شكوى سريّة اليمن، بخطبة استهدف بها جموع المسلمين في غدير خُمّ؛ فليس هذا المُستَفاد من النّصوص التّاريخيّة، فضلاً عن السّؤال عن الدّاعي الّذي يتطلّب من النّبي ﷺ أن تشتكي لديه تلك الفئة، بناءً على التباس لديها، فلا يجيبها النّبي ﷺ، ولا يردّ على شكواها، وإنّما يجيب عموم المسلمين، مع أنّ مقتضي هكذا مواقف، تتطلّب أن يتوجّه النّبي ﷺ إلى أهلها بجوابه، ويستهدفها هي بخطابه.

وإن كان المقصود أنّ النّبي ﷺ قد أعاد الرّد مجدّدًا في غدير خُمّ، عندما توجّه إلى عموم المسلمين بخطبة الغدير، فهذا ما لا يُستَفاد من كلام مدّعي الوصل ذاك. وإن كان هذا ما يقصدونه، فسيبقى السّؤال مشروعًا عن الدّاعي الّذي يتطلّب أن يعاود النّبي ﷺ ردّه على تلك الشّكوى مجدّدًا، بعد أن توجّه بالرّد إلى تلك السّريّة الّتي اشتكت، وأجابها بما يجب أن تسمعه من جواب، وأوفاها بما يجب أن يصل إليها من خطاب. فلماذا يبادر النّبي ﷺ إلى خطاب عموم المسلمين، ويوسّع من دائرة جوابه إلى عشرات الآلاف من الحجيج، بل ربمّا ما يفوق المائة ألف منهم، بعد أن كان الأمر مقتصرًا على ثلاثمائة من أفراد السّريّة دون غيرهم؛ فإن كان هؤلاء هم المعنيون بالخطاب، ومن يجب أن يتوجّه إليهم النّبي ﷺ بالبيان، فلماذا إذن التّوجّه إلى غيرهم، وشمول

الخطاب لأضعاف أضعافهم؟ بل لماذا يترك النّبي ﷺ ذاك الالتباس يشيع ويفشي بين النّاس، ليصل إلى ما وصل إليه بحسب دعوى أولئك؟! فليس هذا من حكمة النّبي ﷺ، ولا هذه هي طريقته في التّعامل مع تلك الشّكوى. وخصوصًا عندما نأخذ بالحسبان أنّ خطبة النّبي ﷺ بالسريّة -وأيضًا غيرها مِمّن كان حاضرًا يومها- تعني حضور المئات، بل ربمّا الآلاف، وشهودهم تلك الخطبة، ما يعني أنّ هذه الخطبة سوف يتمّ تناقلها بين جموع المسلمين، ومجمل من كان في موسم الحجّ يومها، ما ينفي أي مبرّر لإعادة الخطبة في الموضوع نفسه.

هذا فضلاً عن أنّ المُستَفاد من تلك النّصوص التّاريخيّة ذات الصِّلة -وهذا الّذي نرتكز عليه في مقام المناقشة هذه، في حين أنّ التّحليل الّذي نبرزه في هذا المورد ليس إلّا بمثابة مؤيّد لما يستفاد من الأدلّة التّاريخيّة في المقام- أنّ النّبي ﷺ قد ردّ على شكوى السّريّة بخطاب إلى السريّة نفسها، وانتهى الأمر عند هذا الحدّ، وأنّه لم يستأنف خطابًا جديدًا في الموضوع نفسه، يتوجّه به إلى فئة أخرى، أو إلى عموم المسلمين، ومن كان في حِجّة الوداع يومها.

وعليه، لا بدّ من القول إنّ دعوى البعض أنّ النّبي ﷺ قد استمع للشّكوى من سريّة اليمن -أو جملة من أفرادها- فلم يردّ على تلك السّرية بخطاب موجّه إليها، وإنّما ردّ عليها بخطاب استهدف عموم المسلمين الّذين كانوا معه في غدير خُمّ، فهذا مِمّا لا تساعد عليه حقيقة ما يجب أن تكون عليه مجريات الأمور في هكذا مواقف؛ والأهم من ذلك، لا تدلّ عليه تلك النّصوص التّاريخيّة الّتي تحدّثت عن الفئة المستهدفة بجواب النّبي ﷺ وردّه على الشّكوى، وهي السّريّة الّتي تقدّمت بالشّكوى إلى النّبي ﷺ نفسها دون سواها.

وبناءً عليه، إذا نظرنا إلى تلك الدّعوى من جهة حيثية الفئة المستهدفة بخطاب النّبيﷺ وردّه؛ لن تكون تلك الدّعوى دعوى صحيحة، بل هي مجرّد تخرّص، ومحاولة التفاف على حديث الغدير، لصرفه عن دلالته على الخلافة؛ محاولةٌ لا تسعفها الأدلّة، بل هي تقوم على خلافها، وتفضي إلى بطلانها.

سابعًا: في أسباب نصيّ الغدير وشكوى اليمن: إنّ معاينة سبب كلٍّ من نصيّ الغدير وشكوى اليمن، يمكن أن تشكّل قرينة إضافية -عدا عمّا ذكرنا من قرائن- على الفصل بين الواقعتين -واقعة الغدير وواقعة شكوى اليّمن- ونصّيهما، وعلى عدم صحّة الدّمج بينهما، بالطّريقة الّتي يفعل أصحاب دعوى الوصل.

من الواضح أنّ قضية شكوى سريّة اليّمن تتّصل بما حصل في موضوع الحُلَل الّتي انتزعها الإمام عليعليه السلام من أفراد السّريّة، الّذين لبسوا تلك الحُلَل خلافًا لأمره (وقد يُضاف إليها قضية ركوب الإبل أيضًا)، كما صرّحت بذلك مجمل المصادر التّاريخيّة الّتي نقلت هذه الواقعة، ممّا أدّى إلى حصول ذلك الالتباس لدى بعض -أو جملة- أفراد تلك السّريّة، فشكوا ذلك إلى رسول اللهﷺ، فردّ عليهم النّبيﷺ بذاك الكلام الآنف الذّكر.

أمّا واقعة الغدير، فهي تتّصل بأسبابٍ أخرى، لا صِلة لها بأسباب شكوى سريّة اليمن، حيث لن نذهب بعيدًا في بيان هذه الأسباب وتحليلها، إنّما سنكتفي بما ذكره كلٌّ من ابن كثير في (البداية والنّهاية)، والألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، و(تخريج الحديث النّبوي الشّريف)، والحاكم النيسابوري في (المُستدرك على الصّحيحين)؛ مِن أنّ رسول اللهﷺ قد صدّر خطبته بقوله: «كأنيّ قد دعيت فأجبت»، أي هو

يتحدّث عن وفاته ورحيله عن هذه الدّنيا، مع ما سوف يُحدِثه هذا الرّحيل من فراغ في موقع النّبيﷺ، وقيادته لهذه الأمّة، وهدايته لها.

ثمّ يتابع النّبيﷺ كلامه ليبيّن لهم كيف يتصرّفون في حال حصل ذلك الفراغ في القيادة والهداية من بعده، ولمن يرجعون بعد وفاتهﷺ؛ فيقولﷺ: «إنيّ تاركٌ فيكم الثّقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض...[1]».

وبعد أنّ يبيّن لهم لمن يرجعون إليه بشكل عام بعد وفاتهﷺ -أي كتاب الله وعترتي أهل بيتي-؛ فإنّه يعقّب ببيان من يرجعون إليه من أهل بيته بشكلٍ خاص، بعد وفاتهﷺ؛ دفعًا لأيّ التباس، ولتشخيص تلك المرجعيّة بشكل واضح؛ فيأخذ بيدِ عليّ بن أبي طالبعليه السلام، ويقولﷺ: «من كنت مولاه، فعليّ مولاه»[2]، أي من كنت (النّبيﷺ) أولى به من نفسه في إدارة شؤونه الدّينيّة والسّياسيّة، فإنّ عليًّا سيكون أولى به من نفسه في إدارة تلك الشّؤون، وهو سيتولّى الموقع والدّور نفسه -عدا النّبوة- الّذي كنت أتولّاه، وبالتّالي هو -أي عليّعليه السلام- من سيملأ ذاك الفراغ القيادي من بعد النّبيﷺ في شؤون الدّين والدّنيا.

وعليه، من الواضح المفارقة بين واقعة شكوى اليمن وواقعة الغدير، الأولى يرتبط البيان فيها بقضية جزئيّة ومحدودة الأهمّية، وهي قضية لبس

[1]- الألباني، سلسلة الأحاديث الصّحيحة، ج 4، ص 330، ح 1750؛ وأيضًا: الألباني، تخريج الحديث النّبوي الشّريف، ح 1750؛ إبن كثير، البداية والنّهاية، ج 5، ص 228؛ النيسابوري، المستدرك على الصّحيحين، كتاب معرفة الصّحابة (من مناقب أمير المؤمنين عليعليه السلام)، ح 4576؛ ويوجد نص آخر في المستدرك على الصحيحين، ذكر فيه بدل عبارة: «... فانظروا كيف تخلفوني فيهما»، عبارة أخرى، وهي: «... لن تضلّوا إن اتبعتوهما» (م. ن، ح 4577).

[2]- م. ن.

تلك الحُلَل من أفراد السّرية ونزعها منهم؛ بينما تتّصل الثّانية بقضية مفصلية وغاية في الأهمّية والخطورة، وهي قضية وفاة النّبيﷺ، وما سوف تحدثُه في الأمّة من فراغٍ قياديّ كبيرٍ وخطيرٍ جدًّا، ليبيّن للأمّة من يجب أن ترجع إليه لدى حصول ذلك الفراغ، وصولاً إلى قضية الخلافة. الأولى ترتبط بأمرٍ قد حدث وانتهى (الشّكوى والرّد عليها)، والثّانية تتّصل بأمرٍ سوف يحدث، ولم تبدأ إلى ذلك الوقت (وقت واقعة الغدير) تداعياته ومضاعفاته. الأولى ترتبط بشكوى من شخص (الإمام عليّ عليه السلام) وجوابها، بينما تتّصل الثّانية بواقع الأمّة، ومساراتها القادمة، وتحدّياتها الّتي ستواجه.

الأولى ترتبط بمسألة موضعية (الحُلَل وركوب الإبل)، ينتهي مداها وأثرها ببيان حكمها من النّبيﷺ، بينما تتّصل الثّانية بمستقبل الأمّة، وقضية القيادة والهداية لديها، من دينية وسياسية. الأولى ترتبط بأفراد من سريّة اليمن تلك، هم -أي الّذين اشتكوا- بالعشرات أو المئات، بينما تتّصل الثّانية بالأمّة كلّ الأمّة، ومئات ملايينها، من ذاك الزّمان إلى يوم القيامة، في دنياها وأخراها.

وهنا، هل يصحّ لعاقل أن يخلط بين الواقعتين؟ وهل يمكن لمنصف أن يدمج بين النّصين؟

إنّ من يتجرّد من الأهواء والعصبيّات، ويكون قصده فقط وفقط تبيّن الحقائق، ستّتضح له هذه المفارقة بقليل تأمّل. ومن استطاع أن يتحرّر من النّظرة القداسوية إلى التّاريخ ومن كتب فيه، وخصوصًا أولئك الّذين عملوا في ركاب مشروع السّلطة الأمويّة واستهدافه لأهل البيتعليهم السلام، بإنزالهم عن مراتبهم الّتي أنزلهم الله تعالى فيها؛ يستطيع أن يتبيّن مدى الزيغ والخلط الّذي ارتكبه البعض، وأوقع فيه الكثيرين.

ثامنًا: في واقعتي الغدير وشكوى سريّة اليمن: في هذا المورد نريد المقارنة بين الواقعتين، بلحاظ كون كلٍّ منهما واقعة لها أحداثها وعناصرها، بمعزلٍ عن المعطى اللّفظي فيهما، وما قاله النّبي ﷺ في كلٍّ من الواقعتين.

تتضمّن واقعة سريّة اليّمن العناصر التّالية: عودة سريّة اليمن إلى مكّة بعد أن سبقهم الإمام عليّ عليه السلام إليها ليدرك الحجّ مع رسول الله ﷺ، وبعدها خروج الإمام عليّ عليه السلام ليلتقي السّرية لدى وصولها إلى مكّة في الأيام الأولى من شهر ذي الحِجّة، ليجد أنّ جملة أفراد السّرية -أو البعض منهم- قد خالف أمره بعدم ارتداء الحُلَل الّتي كانت معهم -ولربما أيضًا ركوب الإبل- فيجرّد بعضهم من الحُلَل الّتي ارتدوها، فيبادر هؤلاء -أو العديد منهم- إلى شكاية عليّ عليه السلام لدى النّبي ﷺ، فيردّ عليهم النّبي ﷺ بكلامه الآنف الذّكر.

أمّا واقعة الغدير[1]، فتتضمّن العناصر التّالية: وصول النّبي ﷺ إلى غدير خُمّ في وادي الجحفة في اليوم الثامن عشر من ذي الحِجّة، بعد أن أنهى حجّه في مكّة، حيث قطع مسافة حوالي 160 كلم، ليصل إلى ذلك الوادي الواقع على الطّريق بين مكّة والمدينة، فيتمّ اختيار عدد من الدّوحات (الأشجار الكبيرة)، ليُقمّ (يُنظّف) ما تحتهنّ، ليجتمع أكبر عدد ممكن من المسلمين الّذين كانوا معه يومها في ذاك المحفل، حيث أمر النّبي ﷺ بردّ من كان قد تجاوز ذلك المكان، والإبقاء على من كان موجودًا، وانتظار من لم يصل بعد، ثمّ ليُصنع له منبر من أقتاب الإبل، ثمّ ليَصعد عليه، ويُصعِد معه عليًّا، ثمّ يلقي خطبته تلك، ويأخذ بيد عليّ عليه السلام، ويقول ﷺ قوله المعروف: «من كنت مولاه، فعلي مولاه...»،

[1]- لمعرفة مصادر أهل السنّة الّتي نقلت حديث الغدير، أنظر: علاء عبيد، فضائل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، م. س، صص 174-179.

وليُتـوّج بعدهـا عليًّـا عمامتـه «السّـحاب[1]»، ثـمّ تبـدأ مراسـم التّهنئـة للإمـام عـلي عليه السلام بولايته[2].

وهنـا عندمـا نقـارن أحـداث وعنـاصر كلٍّ مـن الواقعتـين، لا بـدّ أن يُسـأل؛ هـل يصـحّ أن تتماهـى عنـاصر واقعـة الغديـر مـع عنـاصر واقعـة سريّـة اليمـن مـن حيـث الأهمّيـة، وطبيعـة كلّ منهـما؟ أي إنّ مـن يعايـن أحـداث واقعـة الغديـر مـن ذاك التّحضـير لمـسرح الخطبـة، إلى تلـك الحشـود الكبـيرة (عـشرات الآلاف، أو مـا قـد يتجـاوز المائـة ألـف)، إلى ذاك الحـرص عـلى إسـماع الخطبـة لمجمـل المسـلمين الّذيـن رافقـوا النّبـي صلى الله عليه وآله يومهـا، إلى إصعـاد عـليّ عليه السلام معـه عـلى المنـبر وأخـذه بيـده، إلى إلقـاء خطبـة طويلـة تضمّنـت مضامـين عاليـة، ومعـانٍ بعيـدة الأثـر، وقرائـن ذات دلالـة، إلى

---

[1]- المتقي، كنز العمال، ج 15، ص 482، ح 41909؛ محب الدين الطبري، الرياض النضرة، بيروت، ج 2، ص 289؛ شهاب الدين أحمد، توضيح الدلائل (مخطوط)؛ الجويني، فرائد السمطين، مؤسسة المحمودي، ج 1، ص 75، ح 41، وص 76، ح 43؛ جمال الدين الزرندي الحنفي، نظم درر السمطين، ص 112؛ إبن الصباغ المالكي، الفصول المهمة، ص 42؛ جمال الدين الشيرازي، الأربعين (مخطوط)؛ محمود القادري المدني، الصراط السوي (مخطوط)؛ أحمد القشاشي، السمط المجيد، ص 99؛ مسند أبي داوود الطيالسي، دار المعرفة، ص 23، ح 154؛ البغوي، معجم الصحابة، ج 4، ص 175، ح 1678؛ البيهقي، السنن الكبرى، ج 15، ص 14؛ جلال الدين السيوطي، الحبائك في أخبار الملائك، دار التقريب، القاهرة، ص 131؛ وقد روى أيضاً حديث تعميم رسول الله صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام ابن أبي شيبة العبسي، وجمال الدين عطاء الله بن فضل الله المحدّث، ومحمود بن علي الشيخاني القادري. عن: حامد حسين اللكهنوي، عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، ج 9، صص 234-237.
راجع أيضاً في هذا الموضوع: إبن كثير، جامع المسانيد والسنن، ج 7، ص 240، ح 5068؛ أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة، ج 1، ص 301؛ الزرقاني، شرح المواهب اللّدنية، ج 5، ص 10؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، القاهرة، ج 2، ص 25؛ إبن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، بيروت، ج 4، ص 149؛ محمد بن سليمان الكوفي، مناقب الإمام أمير المؤمنين، ج 2، ص 42، ح 529، و ص 389، ح 864؛ المناوي، شرح الجامع الصغير، ص 292.

[2]- راجع في هذا الموضوع: علاء عبيد، فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، م. س، صص 172-174.

تتويج الإمام عليّ عليه السلام بعمامة النّبي صلى الله عليه وآله المعروفة بـ«السّحاب» من قبل النّبي صلى الله عليه وآله نفسه، إلى تهنئة الإمام عليّ عليه السلام من قبل جميع المسلمين، حيث بقيت مراسم التّهنئة تلك لوقتٍ طويل؛ هل يصل إلى هذه النّتيجة، أنّ طبيعة هذه العناصر من حيث الأهمّية والدّلالة، تنسجم مع قضية شكوى ترتبط بلبس بعض الحُلَل من قِبل بعض أفراد السّريّة -أو جملتهم- ونزعها منهم؛ أم إنّ طبيعة تلك المراسم والإجراءات والعناصر تشي بقضيةٍ أخطر بمستوياتٍ كبيرةٍ جدًّا، وموضوع يحمل دلالات أشدّ أهمية، ويوحي بمعانٍ على قدرٍ عالٍ من الخطورة والأهمية؟

أي هل يمكن أن يُردّ على قضيةٍ محدودة وجزئية كقضية الشّكوى تلك، بإجراءات وتدابير ومراسم وأحداث، من طبيعة ما حصل في غدير خُمّ وبمستواها، ومستوى دلالاتها ومعانيها؟ أم إنّ هذه الإجراءات والتّدابير والمراسم والعناصر، تأخذنا إلى دلالاتٍ ومعانٍ أخرى، بعيدةٍ كلّ البعد عمّا حصل في قضية الشّكوى تلك؟

أعتقد أنّ الجواب ينبغي أن يكون على قدرٍ عالٍ من الوضوح، أنّ هذه العناصر والمراسم والإجراءات من حيث طبيعتها، ودلالاتها الاجتماعية والسّياسيّة والتّاريخيّة والمستقبليّة؛ لا تنسجم البتّة مع قضية الشّكوى تلك، ومحدودية خطرها، وما تتضمّنه من دلالة؛ وإنّما تحكي مجتمعة عن قضيّة شديدة الأهمّية والخطر، وذات دلالات أبعد بكثير من قضيّة الشّكوى، وفي ظروف مفصليّة واستثنائيّة جدًّا على المستوى التّاريخي، دلالات تتّصل بالخلافة، ومستقبل الأمّة ومساراتها، ومسألة انتقال السّلطة ومراسمها، ومجمل ما يتّصل بها.

تاسعًا: لو كانت خطبة الغدير ردًّا على شكوى سريّة اليمن، لكان من سمعها من النّبي ﷺ قد فهم ذلك: لو أنّ النّبي ﷺ أراد من خطبة الغدير الردّ على شكوى سريّة اليّمن، لكان الّذين سمعوا تلك الخطبة قد فهموا منه ﷺ أنّها -أي الخطبة- ردٌّ على تلك الشّكوى، ولكان عندها من المفروض أن يذكروا هذا الأمر لدى نقلهم لها، مثلما فعل مجمل أولئك الّذين رووا لنا ردود النّبي ﷺ على مجمل تلك الشّكاوى، الّتي كانوا يتقدّمون بها إلى النّبي ﷺ في أي مسألة كانت تخصّ الإمام عليّ عليه السلام، حيث إنّهم وقبل روايتهم لجواب النّبي ﷺ وردّه على الشّكوى، كانوا يتحدّثون بإسهاب عن تلك الشّكوى وظروفها وحيثيّاتها، والسّياق الّذي حصلت فيه..، ثمّ ينقلون بعدها جواب النّبي ﷺ على تلك الشّكوى.

وهذا واضح في شكوى بريدة[1]، وشكوى سريّة اليمن تلك[2]، وشكوى أبي سعيد الخدري، وشكوى الصّحابة الأربعة[3]، وشكوى عمرو بن شاس الأسلمي[4]؛ لكن عندما نأتي إلى خطبة الغدير، لا نجد أيّ حديث عن أيّة شكوى على الإطلاق، ولا عن أي ربط بين الخطبة وأيّة شكوى، ولا عن أيّ ظروفٍ أو سياقٍ أو حيثيّاتٍ لأيّة شكوى، مِمّا يدلّ على أنّ جميع الّذين سمعوا خطبةً النّبي ﷺ في غدير خُمّ، لم يفهموا منها أنّها ردٌّ على تلك الشّكوى.

وإذا كان أولئك الّذين كانوا مع النّبي ﷺ في غدير خُمّ، وعايشوا تلك الأحداث بتفاصيلها؛ لم يفهموا من خطبة النّبي ﷺ في غدير خُمّ،

[1]- الطبراني، المعجم الأوسط، ج 6، ص163.

[2]- إبن هشام، سيرة النّبي ﷺ، ج 4، ص 1021.

[3]- إبن أبي شيبة، المصنّف، ج 7، ص 504.

[4]- أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج 3، ص 483.

أنّها ردٌّ على شكوى سريّة اليمن تلك؛ فمعنى ذلك أنّ تلك الخطبة لم تكن ردًّا على شكوى سريّة اليمن، وإنّما كانت في سياقٍ آخر، ولأسبابٍ وأهدافٍ أخرى.

ولو فرضنا أنّ البعض مِمّن كان في غدير خُمّ قد غفل عن كونها ردًّا على شكوى سريّة اليمن -بناءً على فرضية كونها كذلك-، لكن لا يصحّ في هكذا حالات أن يغفل جميع الّذين نقلوا حديث الغدير عن هذه الإشارة، إلى كونها ردًّا على شكوى سريّة اليمن تلك.

وعليه، لا بدّ من القول: إنّ معنى ألّا يذكر أحدٌ من الّذين سمع خطبة الغدير ورواها، أنّها ردٌّ على شكوى سريّة اليمن تلك؛ هو أنّها لم تكن ردًّا على تلك الشّكوى، وإلّا لَذَكر بعضهم -على الأقلّ- أنّ النّبي ﷺ قد أراد من تلك الخطبة الرّد على تلك الشّكوى.

إنّ التّدقيق فيما حصل في واقعة شكوى سريّة اليمن تلك -وفي ما سواها أيضًا- يدلّ على تلك النّتيجة الّتي ذكرنا، حيث إنّ الّذين سمعوا كلام النّبي ﷺ وخطبته الّتي خطبها في سياق الرّد على تلك الشّكوى، قد فهموا من كلام النّبي ﷺ أنّه ردّ على تلك الشّكوى؛ ولذلك عندما عمدوا إلى رواية تلك الخطبة (وكلام النّبي ﷺ)، فقد رووها في هذا السّياق، ونقلوها مع حيثيّاتها وظروفها وسياقها، بما يُستفاد منه بشكل واضح لا ريب فيه، أنّ تلك الخطبة هي ردّ على تلك الشّكوى، بحيث أنّ أي قارىء لرواياتهم تلك، سوف يستفيد منها -دون أي لبس- أنّ تلك الخطبة قد جاءت كردٍّ على تلك الشّكوى.

لكن عندما نأتي إلى خطبة الغدير، فإنّنا لا نجد هذا الأمر على الإطلاق، حيث تمّ نقل واقعة الغدير كواقعة مستقلّة. ورُوِيَت خطبة الغدير كخطبةٍ غير متّصلة بأيّة شكوى، أو سياقها، أو ظروفها، أو

ملابساتها. ومن سمع خطبة الغدير رواها كخطبةٍ منفصلة عن أيّ حدثٍ آخر له علاقة بتلك الشّكوى -أو أيّ قضيةٍ أخرى مشابهة، عَمَدَ البعض إلى إلصاقها بنصّ الغدير، بهدف حرفه عن معناه ودلالته-، ولم يُشِر أحدٌ من هؤلاء إلى علاقة تلك الخطبة -لا من قريبٍ، ولا من بعيد- بتلك الشّكوى.

فهنا كيف أمكن للبيهقي (ت. 458 هـ) -مثلاً- الّذي أتى بعد ما يقرب من أربعمائة عام على واقعة الغدير وخطبته؛ أن يفهم منها ما لم يفهمه أحدٌ من أولئك الّذين سمعوا من النّبيﷺ مباشرةً، ورووا خطبته تلك؟

أم هل يُعقل أنّ الّذين كانوا في عصر النّبيﷺ ومعه، وشهدوا تلك الواقعة، وعاينوا جميع قرائنها وأحداثها، وسمعوا تلك الخطبة وما يتّصل بها؛ لم يفهموا ذلك الوصل بينها وبين شكوى سريّة اليمن تلك -أو أيّة شكوى أخرى-؛ ليأتي بعد مئات من السّنين البيهقي (ت. 458 هـ) أو ابن كثير (ت. 774 هـ) أو غيرهما، ليفهموا منها ذلك الفهم، الّذي غاب عن كل من سمعها، ونقلها إلينا؟!

وهذه مصادر: التّاريخ الكبير للبخاري، وسنن الترّمذي، وسنن ابن ماجة، والمستدرك على الصّحيحين للنيسابوري، والسّنن الكبرى للنسائي، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، وتخريج الحديث النّبوي الشّريف للألباني، وفضائل الصّحابة لأحمد بن حنبل، والمصنّف لابن أبي شيبة، وصحيح ابن حبان، وسير أعلام النّبلاء للذهبي، وذخائر العقبى للطّبري، وغيرها الكثير من المصادر[1]؛ حيث لم يُذكَر في أيّ منها أنّ النّبيﷺ قد قال خطبته تلك ليردّ بها على شكوى سريّة اليمن مورد البحث؛ فمن

[1]- راجع جميع ما تقدّم: علاء عبيد، فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام، م. س، صص 160-171؛ وللإطّلاع على مجمل المصادر ذات الصّلة، راجع: م. ن، صص 174-179.

أيـن أتى البيهقـي بهـذا الاسـتنتاج؟ وكيـف لم يلتفـت إلى أنّ أحـدًا مِمّـن روى خطبـة الغديـر، لم يذكـر أنّهـا ردٌّ عـلى تلـك الشّـكوى؟ وكيـف لم يتوقّـف عنـد هـذه المفارقـة؟ وكيـف لم يسـائل نفسـه هـذا السّـؤال؟ وكيـف لـه أن يُهمـل هـذه المعطيـات الواضحـة في هـذا الشّـأن؟ أم إنّ العصبيّـات والأهـواء تدفـع بالكثـير إلى تجـاوز المعالجـات العلميـة، إلى وصـلٍ وخلـطٍ وإسـقاط، لا يرتبـط بالصّناعـة العلميّـة بصلـة.

عـاشرًا: القرينـة المفقـودة في خطبـة الغديـر: وترتكـز هـذه الملاحظـة عـلى جملـة الملاحظـات السّـابقة، مـن ذلـك الفـارق الزّمـاني (حـدود العـشرة أيـام)، والفـارق المـكاني (موطـن الشّـكوى مكّـة، وموطـن خطبـة الغديـر وادي الجّحفـة عـلى بعـد حـدود 160 كلـم)، والفـارق في الفئـة المسـتهدفة في الخطـاب (في الشّـكوى مجمـل سريّـة اليّمـن تلـك أو أكـثر منهـا، وفي خطبـة الغديـر مجمـل المسـلمين الّذيـن رافقـوه في طريـق عودتـه مـن حِجّـة الـوداع)، وهـذا يعنـي أنّ بعـض مـن يسـتمع إلى خطبـة النّبـيﷺ في غديـر خُـمّ بعـد ذلـك الفـارق الزّمـاني والمـكاني، قـد لا يكـون واضحًـا بالنّسـبة إليـه مـا الّـذي يقصـده النّبـيﷺ مـن قولـهﷺ: «مـن كنـت مـولاه، فعـليّ مـولاه...»، هـذا بنـاءً عـلى قـول المستشـكِل أنّ لفـظ الولايـة هنـا مجمـل، وغـير ظاهـر في الإمـرة والخلافـة، وأنّـه يحتـاج إلى قرينـة تـصرف دلالتـه إلى إحـدى معانيـه، وهـي المحبّـة وعـدم البغـض، بنـاءً عـلى دعـوى قرينـة شـكوى سريّـة اليمـن؛ وهـذا القـول غـير صحيـح عـلى الإطـلاق، وخصوصًـا بعـد أن ردّ النّبـيﷺ عـلى شـكوى سريّـة اليّمـن في مكّـة ردًّا وافيًـا، وكافيًـا، وصريحًـا فيهـا، ومتناسـبًا معهـا، وانتهـت تلـك القضيّـة وتداعياتهـا عنـد ذلـك الحـدّ.

وعليـه، قـد يحتـاج بعـض مـن كان حـاضرًا يومهـا في غديـر خُـمّ -فيـما لـو كان مقصـود النّبـيﷺ الـرّدّ عـلى شـكوى سريّـة اليمـن تلـك- إلى أن يلفت

النّبـي ﷺ نظـره إلى أنّ تلـك الخطبـة، هـي بمثابـة ردٍّ عـلى الشّـكوى، حتّـى يزيـل أيّ التبـاس قـد يحصـل لديـه، وحتّـى يكـون هنـاك قرينـة عـلى الوصـل بينهـما بـين يديـه؛ ولكـن عندمـا نرجـع إلى نـصّ الخطبـة، نجـد أنّهـا خلـت مـن أيّـة قرينـة في هـذا السّـياق. أي إنّ النّبـي ﷺ لم يذكـر أنّـه يريـد مـن خطبته الـرّد عـلى الشّـكوى، ولم يَـرِد في كلامـه ﷺ أيّـة إشـارة إلى تلـك الشّـكوى، مـع أنّ طبيعـة الموقـف وجميـع مفارقاتـه ذات الصِّلـة؛ تقتـضي -فيـما لـو كان الهـدف مـن الخطبـة الـردّ عـلى الشّـكوى- أن يبـيّن النّبـي ﷺ هدفـه هـذا، ولـو بإشـارةٍ منـه، أو قرينـةٍ مـن قريـبٍ أو بعيـد، توضـح للمسـتمع مـا الّـذي يريـده النّبـي ﷺ مـن خطبتـه تلـك؛ وهـو مـا يُسـتفاد منـه أنّ الخطبـة لم تكـن في سـياق الـرّد عـلى شـكوى سريّـة اليمـن تلـك، وإنّمـا كانـت لهـدفٍ آخـر، لا يقـلّ عـن قضيّـة الخلافـة والإمـرة، ومسـتقبل الدّيـن والأمّـة، وخصوصًـا إذا مـا أخذنـا بعـين الاعتبـار جميـع القرائـن الّتـي يُسـتفاد منهـا خطـورة ذلـك الموقـف وأهميّتـه.

الحـادي عـشر: عنـاصر النّـص ومقارنتهـا: أي عنـاصر كلّ مـن نـصّ شـكوى سريّـة اليّمـن، ونـصّ خطبـة الغديـر، حتّـى نقـارن بـين هـذه العنـاصر، تمهيـدًا لاسـتخلاص النتائـج.

والهـدف مـن هـذه المقارنـة معرفـة إن كان هنـاك نـوع مـن التّطابـق والتّماهـي بـين النّصـين أم لا؛ لأنّـه إن وجدنـا أنّ هنـاك نوعًـا مـن ذلـك التّطابـق والتّماهـي، فهـو مـا قـد يكـون مـؤشّرًا إلى أنّ خطبـة الغديـر هـي بمثابـة ردٍّ عـلى تلـك الشّـكوى. وإن لم نجـد مـن تطابـقٍ أو محـاكاةٍ بـين تلـك العنـاصر، فهـو مـا قـد يكـون مـؤشّرًا إضافيًّـا إلى أنّ خطبـة الغديـر ليسـت ردًّا عليهـا.

فمثـلاً عندمـا ينقـل ابـن إسـحاق قضيـة شـكوى سريّـة اليّمـن تلـك؛ فإنّـه

يعرضها كما يلي: «إشتكى النّاس عليًّا رضوان الله عليه»، ثمّ عندما يأتي إلى ردّ النّبيﷺ نجده يذكر قولهﷺ: «لا تشكوا عليًّا، فوالله إنّه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله من أن يُشكىَ..»؛ فمن الواضح هنا هذا التّطابق بين عناصر نصّ الشّكوى ومفرداتها وموضوعاتها، وبين عناصر نصّ جواب النّبيﷺ.

وعليه، فيما لو كان هناك نقاشٌ ما، حول كون جواب النّبيﷺ ذاك، هو على تلك الشّكوى أم لا، وأردنا تتبّع القرائن الّتي تساعد على حسم النّقاش؛ فسنجد أنّ التّطابق بين العناصر تلك في الشّكوى وردّها (إشتكى النّاس عليًّا / جواب النّبيّﷺ: «لا تشكوا عليًّا..»)؛ يشكّل نوع قرينة في المقام، تساعد على القول بأنّ ذاك الرّد هو على تلك الشّكوى.

وهنا، عندما نأتي إلى خطبة الغدير وعناصرها من جهة، وإلى نصّ شكوى سريّة اليّمن وعناصرها من جهة أخرى -وبمعزلٍ عن جميع المفارقات الأخرى الّتي ذكرناها في هذا البحث-؛ فسنجد أن لا تطابق، ولا محاكاة بينهما. فعندما نأتي إلى نصّ الخطبة بناءً على نقل ابن كثير لها، نجد العناصر التّالية: رجوع النّبيﷺ من حجّة الوداع، نزوله في غدير خُمّ، أمره بتقميم (تنظيف) ما تحت بعض الأشجار الكبيرة لتهيئة المكان للصّلاة واستماع الخطبة، ثمّ لينعى نفسه بقولهﷺ: «كأنيّ قد دعيت فأجبت»؛ بعدها يبيّن النّبيﷺ أنّه قد ترك في المسلمين الثّقلين: كتاب الله وأهل البيتعليهم السلام؛ وليسألهم بعدها: «كيف تخلفوني فيهما؟» -في مصادر أخرى يطلب من المسلمين أن يتّبعوهما[1]، أو يأخذوا بهما[2]-

[1]- النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة، من مناقب أمير المؤمنينعليه السلام، ح 4577؛ عن علاء عبيد، فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام، م. س، ص 162.

[2]- إبن حجر، المطالب العالية، كتاب المناقب، باب مناقب عليعليه السلام؛ عن علاء عبيد، فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام، م. س، ص 170.

لأنّها لن يفترقا (فمن أراد القرآن أراد أهل البيت عليهم السلام، ومن أراد أهل البيت عليهم السلام أراد القرآن)، ثمّ يتحدّث عن ولاية الله تعالى، وأنّه صلى الله عليه وآله وليّ كلّ مؤمن، ليأخذ بيد عليّ عليه السلام، فيقول: «من كنت مولاه فهذا وليّه، اللّهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه»، ثمّ يذكر سؤال أبي الطّفيل لزيد بن أرقم (راوي الخطبة)، كأنّه في مقام التّشكيك بها، فيقول (أي أبو الطّفيل لزيد بن أرقم): «سمعتَه [أي حديث الغدير] من رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقال [زيد بن أرقم، في جواب أبي الطّفيل]: ما كان في الدّوحات أحدٌ إلّا رآه بعينيه، وسمعه بأذنيه»[1].

وعندما نأتي إلى رواية البيهقي عن أبي سعيد الخدري لشكوى سريّة اليمن تلك، نجد العناصر التّالية: بَعْثُ رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ بن أبي طالب عليه السلام إلى اليمن، وخروج أبي سعيد معه. وعندما يأخذ الإمام عليّ عليه السلام من إبل الصّدقة، يُسأل ممّن كان معه أن يسمح لهم بركوب تلك الإبل، ورفض الإمام عليّ عليه السلام لذلك الطّلب وتبرير ذلك الرفض، ثمّ رجوع الإمام عليه السلام من اليمن مسرعًا حتّى يدرك مع النّبي صلى الله عليه وآله حجّه في حجّة الوداع، وتأمير الإمام عليه السلام لأحد أصحابه على السّريّة، ثمّ عندما ينتهي الإمام عليه السلام من حجّته (حجّ العمرة)؛ يطلب منه النّبي صلى الله عليه وآله أن يرجع إلى أصحابه حتّى يتقدّم عليهم لدى دخولهم مكّة، ووصولهم إلى النّبي صلى الله عليه وآله. يصل الإمام عليه السلام إلى أصحابه، فيجد أنّ إبل الصّدقة قد رُكِبت، وأنّ من أمّره على السّريّة قد سمح لهم بركوبها خلافًا لأمره، فيلوم الإمام عليه السلام ذاك الرّجل الّذي أمّره، ليذكر بعدها أبو سعيد الخدري أنّه إن قَدِمَ (المدينة) سيذكر للنّبي صلى الله عليه وآله ما لقوه من التّضييق -بحسب نظره- من الإمام عليّ عليه السلام في خصوص إبل الصّدقة، ثمّ يذكر قدومه المدينة -ممّا يعني أنّ هذه الشّكوى قد حصلت في المدينة بعد حِجّة الوداع وليس في

[1]- البداية والنّهاية، ج 5، ص 228.

مكّـة-، وغـدوّه إلى النّبـي ﷺ، وملاقاتـه أبي بكـر خارجًـا مـن عنـد النّبـي ﷺ، وطلـب أبي بكـر الإذن لـه بالدّخـول مـن النّبـي ﷺ، ومـن ثـمّ دخولـه وسـلامه عـلى النّبـي ﷺ، وسـؤال النّبـي ﷺ لـه عـن جملـة أحوالـه، ليذكـر بعدهـا مـا قالـه للنّبـي ﷺ مـن تلـك الشّـكوى مـن عـليّ عليه السلام، ومـا «لقينـا مـن عـليّ مـن الغلظـة وسـوء الصّحبـة والتّضييـق»، وتعـداده مـا لقـوا مـن عـليّ عليه السلام، ليذكـر بعدهـا ردّة فعـل النّبـي ﷺ سـواءً منهـا الجسـدية أو اللّفظيّـة عـلى تلـك الشّـكوى، مـن أنّ النّبـي ﷺ انتبـذ (أي ابتعـد)، ولم يتركـه يكمـل كلامـه، بـل ضربـه عـلى فخـذه وهـو في وسـط كلامـه، ليذكـر بعدهـا ردّ النّبـي ﷺ عليـه، ومدحَـه عليًّـا[1].

فهنـا -وبمعـزل عـن القرينـة الواضحـة في هـذا النّـص، مـن أنّ الشّـكوى قـد حصلـت في المدينـة بعـد حجّـة الـوداع، وبالتّـالي لا تصلـح أبـدًا أن تكـون سـببًا لخطبـة الغديـر، لكـون هـذه الخطبـة قـد حصلـت قبـل الشّـكوى، في طريـق العـودة مـن مكّـة إلى المدينـة-؛ يُطـرَح السّـؤال التّـالي: هـل مـن تطابـق بـين عنـاصر خطبـة الغديـر، وعنـاصر روايـة الشّـكوى تلـك؟ أم إنّ التّدقيـق في تلـك العنـاصر، والمقارنـة بينهـا؟ يجعلانـا أشـدّ يقينًـا أن لا علاقـة لتلـك الشّـكوى -هـذا واضـحٌ فيهـا لكونهـا حصلـت في المدينـة بعـد حجّـة الـوداع- ولا لغيرهـا مـن الشّـكاوى -كتلـك الّتـي حصلـت في مكّـة- بسـياق خطبـة الغديـر وأسـبابها، لأنّـه لا يوجـد مـن تطابـقٍ أو تمـاهٍ بـين مفـردات الخطبـة وموضوعاتهـا، وبـين نـصّ الشّـكوى تلـك وموضوعاتهـا. ولا يوجـد في مفـردات خطبـة الغديـر وموضوعاتهـا مـا يشـعرنا أنّهـا في مقـام الـرّد عـلى هـذه الشّـكوى أو تلـك، بـل إنّ مـن يقـرأ تلـك الخطبـة، ويعمـد إلى تحليلهـا؛ يجـد أنّهـا في سـياقٍ مغايـر تمامًـا لقضيـة الشّـكوى تلـك، وأنّهـا لا تحاكيهـا، ولا تتماهـى معهـا في أيّ مـن عناصرهـا.

[1]- دلائل النبوة، م. س، ج 5، ص 398-399.

ولـذا، واسـتنادًا إلى هـذه الملاحظـة النّقديـة أيضًـا، لا يصـحّ عـلى الإطـلاق أن يتـمّ الارتـكاز عـلى قضيـة الشّـكوى تلـك، بهـدف صرف دلالـة حديـث الغديـر عـن معنـاه الظّاهـر فيـه، وإلّا سـوف يكـون مـن التّعسـف الّـذي لا تسـعفه أيّـة قرينـة ذات صِلـة.

الثّانيـة عـشر: محـل البحـث؛ سـبب الواقعـة، أم ظهـور اللّفـظ: حتّـى لـو سـلّمنا أنّ خطبـة الغديـر كانـت بمثابـة ردٍّ عـلى قضيـة الشّـكوى تلـك، فلنـا أن نسـأل هنـا: هـل العـبرة باللّفـظ وظهـوره -بمعـزلٍ عـن أيّ سـببٍ لـه- أم إنّ العِـبرة هـي بخصـوص السّـبب؟ أي إنّ فهمنـا لحديـث الغديـر، وما أراد رسـول اللـهﷺ بيانَـه منـه، يـدور مـدار السّـبب -عـلى فـرض كانـت الشّـكوى هـي السّـبب لـه-، أم يـدور مـدار لفـظ ذلـك الحديـث وظهـوره في هـذا المعنـى أو ذاك؟ إذ إنّ المعـروف -وهـو الصّحيـح- أنّ العـبرة باللّفـظ ودلالتـه، وليـس بالسّـبب وخصوصيّتـه، لأنّـه قـد يكـون هنـاك سـببٌ مـا اسـتدعى بيانًـا مـا، في حـين يـأتي البيـان مغايـرًا للسـبب مـن جهـة أو أكـثر، كأن يكـون السّـبب مرتبطًـا بواقعـة محـدّدة، في حـين يـأتي البيـان شـاملاً لهـذه الواقعـة وغيرهـا، أو قـد يكـون لدينـا سـببٌ مبـاشرٌ للبيـان، لكـن يـأتي البيـان في قضيـة -أو قضايـا- ترتبـط بموضوعـات أشـدّ أهميـة، أو مختلفـة في جوهرهـا وطبيعتهـا عـن خصـوص ذاك السّـبب، وإن كان بـين ذاك البيـان وذاك السّـبب نـوع رابـطٍ يجمعهـما، حيـث يـؤول السّـبب هنـا إلى أن يكـون مجـرّد داعٍ إلى ذاك البيـان، وإن لم يكـن هـو الدّاعـي الوحيـد، بـل قـد تكـون هنـاك دواعٍ أخـرى، وغايـات متعـدّدة، تشـكّل -أو يشـكّل بعضهـا- سـببًا كافيًـا بنفسـه لـذاك البيـان؟

فمثـلاً، قـد يُقـال -لـو سـلّمنا بفرضيـة الشّـكوى بالطّريقـة الّتـي يذكرهـا أولئـك، وصلتهـا بالحديـث- إنّ النّبـيﷺ لمّـا رأى أنّ الشّـكوى قـد فـشى أمرهـا، ولم تنفـع خطبتـهﷺ في مكّـة المكرّمـة في لجمهـا -وهـو مـا لا دليـل عليـه في المصـادر التّاريخيّـة- مـع مـا يمكـن أن يكـون لهـا مـن نتائـج

وآثـار؛ فـأراد النّبـي ﷺ أن يبلّـغ عمـوم المسـلمين أنّ الإمـام عـليّ عليه السلام لـه منزلتـه مـن حيـث الولايـة عليهـم، وأنّـه خليفتـه، ومـن يتـولّى الأمـر بعـده..؛ حتّـى يكـون هـذا البيـان بمثابـة مقتـضٍ يحـول دون ترتّـب تلـك الآثـار عـلى تلـك الشّـكوى، وحتّـى يحثّهـم عـلى معاملـة الإمـام عـلي عليه السلام كـما يعاملونـه ﷺ، فـإن كان للإمـام عـلي عليه السلام منزلـة النّبـي ﷺ مـن حيـث الخلافـة والولايـة عليهـم، فهـو مـا يسـتدعي منهـم أن ينزلـوا عليًّـا منزلـة النّبـي ﷺ مـن حيـث الطّاعـة والاتّبـاع والمحبّـة... وأن يتجنّبـوا مخالفتـه وعصيانـه وبغضـه... فيكـون بيـان النّبـي لقضيـة الخلافـة والولايـة شـاملاً -ولـو بالملازمـة والتّبـع- لمسـألة المحبّـة وعـدم البغـض، مـن جهـة أنّ النّبـيّ ﷺ عندمـا يقـول لجميـع المسـلمين بـأنّ مـا كان لي مـن منزلـة وولايـة عليكـم- أولويّـة بالتّـصرف، مـع مـا تسـتلزمه هـذه المنزلـة والأولويـة مـن طاعـة واتّبـاع ومحبّـة...- فهـو لعـلي بـن أبي طالـب عليه السلام؛ فهـو مـا يسـتدعي منهـم المحبّـة وعـدم البغـض، فيكـون بيـان النّبـي ﷺ قـد أفصـح عـن قضيـة الخلافـة والإمامـة ومـا يرتبـط بالإمـرة عـلى الأمّـة ومسـتقبلها، ويكـون ضمنًـا وبالتّبـع قـد عالـج مسـألة المحبّـة وعـدم البغـض، وأجـاب عليهـا.

وعليـه، -وبنـاءً عـلى تسـليمنا بفرضيـة الشّـكوى بالطّريقـة الّتـي يذكرهـا أولئـك- يكـون النّبـي ﷺ قـد بلّـغ في خطبـة الغديـر أنّ عليًّـا عليه السلام هـو الخليفـة، ومـن يتـولّى الأمـر بعـده، لمـا ينبغـي أن يكـون لهـذا البـلاغ مـن أثـر في نفـوس مـن قـد يختلـط عليهـم الأمـر، حيـث إنّ مـن يعلـم مـن هـؤلاء مكانـة عـليّ عليه السلام مـن النّبـي ﷺ، وأنّـه الخليفـة بعـده، ومـن يتـولّى أمورهـم بأمـر مـن اللـه تعـالى؛ ينبغـي أن تـزول مـن نفسـه دواعـي البغـض لعـليّ عليه السلام، وأن تحـلّ محلّهـا دواعـي المحبّـة والتّعظيـم. إن لم يكـن هنـاك مـن دواعٍ أخـرى تتّصـل بالحسـد، أو عـداوة قريـش لـه ولأهـل بيـت النّبـي ﷺ وبنـي هاشـم، أو الطّمـع بالسّـلطة، أو غيرهـا مـن الدّواعـي الأخـرى.

أو أن يُقال إنّ النّبي ﷺ قد لاحظ أنّ جملة تلك الشّكاوى -أو البعض منها- تعبّر عن ظاهرةٍ ذات دواعٍ سياسيّة، تتّصل بمستقبل السّلطة وخلافة النّبي ﷺ، وأنّها لم تكن -في مجملها- حالة بريئة وساذجة؛ فأراد النّبي ﷺ من خطبة الغدير أن يردّ على تلك الظّاهرة -أو جملة تلك الشّكاوى- بما يناسبها، وذلك ببيان مقام الإمام عليّ عليه السلام، وأنّه خليفته، ومن يتولّى الأمر بعده، ليُظهر ما يجب أن يظهره في عليّ عليه السلام من جهة، ومن جهةٍ أخرى ليقطع الطّريق على تلك المحاولات الّتي كانت تستهدف عليًّا عليه السلام بالإسقاط من عين النّبي ﷺ، إسقاطُه حتّى لا يبقى -بنظر هؤلاء- ذلك (المرشّح) المتقدّم عليهم لخلافة النّبي ﷺ، عسى أن تؤتي محاولاتهم ثمرةً لها في هذا الشّأن؛ فكان أن ردّ عليهم النّبي ﷺ بما يفيدهم أنّ محاولاتهم هذه لن تنجح في هدفها، ولن تصل إلى مُرادها، ولن تُثنيه عن بيان ما يجب بيانه في عليّ عليه السلام، ولن تفضي إلى الحؤول دون إعلان عليًّا عليه السلام خليفة عليهم من بعده، بناءً على تلك الشّكاوى الّتي حصلت قبل خطبة الغدير، أو التّراجع عن ذاك الإعلان، بناءً على كون بعض تلك الشّكاوى قد حصل بعد خطبة الغدير، وخصوصًا إذا لاحظنا جملة من الأمور:

1- إتّساع ظاهرة الشّكوى تلك في ظروف وأوقات حسّاسة في أواخر عمر النّبي ﷺ (قبل وبعد حجّة الوداع)، وفي المراحل الأخيرة من مسيرته السياسيّة والاجتماعيّة.

2- كونها مرعيّة من قبل بعض الصّحابة، الّذين كانوا يرون في عليّ عليه السلام أنّه المنافس الجدّي لهم على خلافة النّبي ﷺ، وأنّ فرصتهم في الوصول إلى الخلافة هي فرصة معدومة، مع تلك المنزلة الّتي كانت للإمام علي عليه السلام في نفس النّبي ﷺ.

لقد كان هناك تشجيع من بعض الصّحابة على الشّكوى من عليّ عليه السلام، أو نوع إعانة عليها: «... فقال له [أي لبريدة] عمر: إمضِ لما جئت له، فإنّه [أي النّبي صلى الله عليه وآله] سيغضب لابنته مِمّا صنع علي عليه السلام[1]»، وأيضًا: «... فلقيت [أبو سعيد الخدري] أبا بكر خارجًا من عند رسول الله صلى الله عليه وآله... وسألني وسألته... فرجع معي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فدخل، فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد [أي إنّ أبا بكر قد طلب الإذن له بالدخول على النّبي صلى الله عليه وآله]، قال [أي النّبي صلى الله عليه وآله]: إئذن له...»[2]؛ بل كان هناك تصريحٌ من بعض الصّحابة بأنّ هدفهم إسقاط عليّ عليه السلام من عين رسول الله صلى الله عليه وآله، «... وناسٌ من أصحابه [النّبي صلى الله عليه وآله] على بابه... قالوا: أخبره [أي النّبي صلى الله عليه وآله]، فإنّه [أي الخبر] يُسقطه [أي يسقط عليًّا] من عين رسول الله[3] صلى الله عليه وآله»، وأيضًا: «... تعاقد أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إذا لقينا النّبي صلى الله عليه وآله، أخبرناه بما صنع عليّ عليه السلام[4]»؛ ليُسأَل هنا: لماذا أرادوا إسقاط عليّ عليه السلام من عين النّبي صلى الله عليه وآله، وكيف يمكن لبعض الصّحابة أن يأخذوا هذا الدّور في التّحريض على الإمام عليّ عليه السلام لدى النّبي صلى الله عليه وآله بهدف إسقاطه، وتحطيم مكانته؟ وماذا كان هدفهم من تلك المحاولات المتكرّرة؟ أليس قضية الخلافة ومستقبل السّلطة؟

3- ردّة الفِعل القوية من النّبي صلى الله عليه وآله على بعض تلك الشّكاوى، بل جملتها، والّتي منها شكوى بريدة تلك، حيث إنّ ما ذكرته المصادر عن شكوى بريدة هو: «... فرأيت الغضب في وجه رسول الله[5] صلى الله عليه وآله»، «...

---

[1]- المفيد، الإرشاد، ج 1، ص 160.

[2]- البيهقي، دلائل النبوّة، م. س، ص 399.

[3]- الطبراني، المعجم الأوسط، ج 6، ص 163.

[4]- إبن أبي شيبة، المصنّف، ج 7، ص 504.

[5]- النسائي، السنن الكبرى، ج 5، ص 133.

فـإذا النّبـي ﷺ قـد احمّـر وجهـه[1]»، «.. فخـرج [أي النّبـي ﷺ] مغضبًـا[2]».

وأمّـا مـا ذكرتـه المصـادر مـن ردّة فعـل النّبـي ﷺ عـلى شـكوى أربعـة من أصحـاب رسـول اللـه ﷺ تعاقـدوا فيـما بينهـم عـلى شـكوى عـليّ عليه السلام، فهـو: «.. فأقبـل إليـه رسـول اللـه ﷺ يعـرف في وجهـه الغضـب[3]»؛ والّتـي -أي ردّة الفعـل القويـة تلـك- توحـي أنّ النّبـي ﷺ قـد كان عـلى درايـة بخلفيـة جملـة أولئـك الصّحابـة وهدفهـم مـن شـكوى عـليّ عليه السلام، وهـو مـا اسـتلزم منـه هـذا المسـتوى مـن ردّة الفعـل، وإظهـار هـذا القـدر مـن الغضـب.

4- البيـان القـوي مـن النّبـي ﷺ في مـدح الإمـام عـليّ عليه السلام والدّفـاع عنـه، وصـولاً إلى قولـه ﷺ في عـليّ عليه السلام: «... أنّـه وليّكـم مـن بعـدي[4]»، أو: «.. مـن كنـت وليّـه، فعـليّ وليّـه[5]»، أو: «.. وعـليّ وليّ كلّ مؤمـن بعـدي[6]»، والّتـي هـي ظاهـرة في الخلافـة والإمـرة، بقرينـة السِّـنخيّة والتّماهـي بـين ولايـة عـليّ عليه السلام وولايـة النّبـي ﷺ، والّتـي -أي القرينـة- تُفهـم مـن ذاك التّرتّـب والتّـوالي بـين ولايـة عـليّ عليه السلام وولايـة النّبـي ﷺ: «مـن كنـت وليّـه، فعـليّ وليّـه»، وبقرينـة قولـه ﷺ «بعـدي[7]»، لأنّـه لا معنـى بـأن يطلـب منهـم النّبـي

[1]- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج 5، ص 350.

[2]- الطبراني، المعجم الأوسط، ج 6، ص 163.

[3]- إبن أبي شيبة، المصنف، ج 7، ص 504.

[4]- الطبراني، المعجم الأوسط، ج 6، ص 163.

[5]- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج 5، ص 350.

[6]- الطبراني، المعجم الكبير، ج 18، ص 128.

[7]- إنّ هذا التّعبير بكلمة «بعدي»، أو «من بعدي»، والّذي يشكّل قرينة واضحة على إرادة الإمامة والخلافة؛ قد ورد في المصادر التّالية: سنن التّرمذي، السّنن الكبرى للنسائي، صحيح ابن حبان، مسند أبي يعلى الموصلي، مسند الرّوياني، مسند أبي داوود الطيالسي، فضائل الصّحابة لأحمد بن حنبل، حلية الأولياء لأبي نعيم، تاريخ الإسلام للذهبي، تاريخ دمشق لابن عساكر؛ لمراجعة النّصوص راجع: علاء عبيد، فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، م. س، صص 152-158.

ﷺ محبّة الإمام عليّ عليه السلام وعدم بغضه بعد وفاته، أمّا في حياته فلا يطلب منهم هذا الأمر، ويكون متاحًا لهم بغض الإمام عليّ عليه السلام وعدم محبّته في حياة النّبي ﷺ؛ حيث لا فرق في مطلوبية محبّة الإمام عليّ عليه السلام وعدم بغضه بين حياة النّبي ﷺ ووفاته.

وعليه، حتّى لو فرضنا ما ذكره البعض صحيحًا -وهو ليس بصحيح- من كون خطبة الغدير ردًّا على هذه الشّكوى أو تلك؛ فإنّ هذا لا يعني على الإطلاق حبس دلالة خطبة الغدير في هذا السّبب أو ذاك، لأنّ العِبرة هي بظهور اللّفظ، لا بخصوصية المورد؛ أي العِبرة بما يظهر من ألفاظ وعبارات تلك الخطبة، بمعزلٍ عن هذا السّبب أو ذاك، لأنّ سببًا أو آخر قد يكون مجرّد داعٍ مباشر إلى تلك الخطبة، من جملة دواعٍ أخرى لها، قد تكون هي الأسباب الرّئيسيّة لها، والأهداف الأرقى منها.

وهذا ما صرّح به القاضي عبد الجبّار (ت. 415 هـ)، حيث قال: «والمعتمد في معنى الخبر (أي حديث الغدير) على ما قدّمناه، لأنّ كل ذلك [ما ذكره من أسباب مختلفة لصدور الحديث] -لو صحّ-، وكان الخبر خارجًا عليه؛ لم يمنع من التّعلق بظاهره وما يقتضيه، فيجب أن يكون الكلام في ذلك، دون بيان السّبب، الّذي وجوده كعدمه، في أنّ وجه الاستدلال بالخبر لا يتغيّر[1]»، حيث إنّ ما يُستَفاد من كلامه هو مطلوبية التّمسك بظاهر حديث الغدير، وما يقتضيه هذا الظّاهر، بمعزلٍ عن هذا السّبب أو ذاك، وإن كان هذا المطلب على قدرٍ من الوضوح، ما يغنينا عن الاستعانة بأي مؤيّد له، سواءً من القاضي عبد الجبّار، أو من غيره، سوى أنّه أردنا الإشارة إلى بعض الآراء، الّتي يظهر منها الحرص على مراعاة الصّواب والموضوعيّة، بمعزلٍ عن أيّ اعتبارٍ كلامي أو مذهبي في المقام.

[1]- المغني (كتاب الإمامة)، ج 1، ص 154.

مع الإلفات إلى أنّ قوله (لو صحّ)، هو بمثابة إشارة إلى أنّ مجمل تلك الأسباب الّتي ادُّعي صلتها بحديث الغدير، وأنّها سببٌ له؛ لا يمكن الرّكون إلى سببيّتها له، أو القبول بذاك الوصل بينها وبينه، وخصوصًا إذا لاحظنا ذلك التّضارب والاختلاف في تلك الأسباب، وفي تلك الدّعاوى، الّتي كانت تتبنّى هذا السّبب أو ذاك، من أجل حبس دلالة حديث الغدير فيه، وحرفه عن ظهوره ودلالته، بين من ذهب إلى أنّ سببه هو شكوى سريّة اليمن في السّنة العاشرة[1]، وبين من رأى أنّ الحديث أتى ردًّا على من تكلّم في عليّ عليه السلام، وذكر على وجه الخصوص شكوى بريدة[2]، وبين من رأى أنّه كان ردًّا من النّبي صلى الله عليه وآله على كلام لزيد بن حارثة، أو على كلام لأسامة بن زيد[3]... مِمّا يسهم -بالإضافة إلى ما ذكرناه- في توهين تلك الدّعاوى، وإفراغها من أيّة قيمة علميّة أو مصداقيّة، وخصوصًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ذلك الجّهد الكبير الّذي كان يُبذَل لمواجهة حديث الغدير وإسقاطه عليه السلام، وأنّ هذا الحديث كان يمثّل عقبة كأداء في طريق مشروعية السّلطة بعد وفاة النّبي صلى الله عليه وآله.

الثّالث عشر: حتّى مع التّسليم بإرادة المحبّة يثبت المطلوب: إنّ ما نريد قوله في هذه الملاحظة، هو أنّ النّبي صلى الله عليه وآله لم يقصد معنى المحبّة في كلامه، لمجمل ما ذكرناه سابقًا، ولأنّ مطلوبيّة محبّة أهل البيت عليهم السلام عامّة، والإمام عليّ عليه السلام خاصّة؛ كان قد بيّنها النّبي صلى الله عليه وآله سابقًا في موارد كثيرة جدًّا، بحيث ينبغي أن يضحى واضحًا لدى مجمل المسلمين مطلوبيّة محبّة الإمام عليّ عليه السلام وأهمّيتها، وبالتّالي قد لا يبقى مطلوبًا أن يبيّن النّبي

[1]- إبن كثير، البداية والنهاية، ج 5، ص 122.

[2]- إبن حجر، الصواعق المحرقة، م.س، ج1، ص109؛ الدهلوي، نفحات الأزهار، ج9، ص292.

[3]- القاضي عبد الجبار، المغني، ج 1، ص 153-154؛ وللمزيد حول شكوى زيد بن حارثة، وأسامة بن زيد؛ راجع: هاشم الميلاني، الغدير، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2017 م، ط 1، صص 224-226.

ﷺ أهمّيـة هـذه المحبّـة وفضلهـا في محتشـد مـن النّـاس -كـما في غديـر خـمّ-؛ هـذا فضـلاً عـن الأخـذ بعـين الاعتبـار جميـع المراسـم والتّدابـير في غديـر خـمّ وغيرهـا مـن الحيثيّـات ذات الصِّلـة، والّتـي تجعـل مـن البعيـد جـدًّا أن يكـون كل ذلـك لبيـان مطلوبيّـة المحبّـة...

لكـن بمعـزلٍ عـن كل مـا ذُكِـر، وإذا سـلّمنا بهـذه الفرضيّـة، ومـا ذهـب إليـه أصحـاب هـذه الدّعـوى مـن إرادة المحبّـة مـن حديـث الغديـر؛ مـع ذلك ينبغـي أن يُقـال بـأنّ هـذا لا يسـاعد عـلى مـا ادّعـاه أولئـك، مـن القـول بـأنّ الإمامـة والخلافـة ليسـت هـي مـا أرادهـا النّبـي ﷺ، وأنّ الأمـر كان مقتـصرًا عـلى مطلوبيّـة إبـداء بعـض العواطـف تجـاه الإمـام عـليّ عليه السلام، لا أكـثر ولا أقـل، وذلـك لمـا يـلي:

1- إنّ مطلوبيّـة الاتّبـاع القلبـيّ للإمـام عـليّ عليه السلام، إنّمـا هـي لتكـون أساسًـا وجدانيًّـا للاتّبـاع العمـلي، والاتّبـاع الدّينـي، والاتّبـاع العـام في شـتّى المجـالات، والّـذي يشـمل الشّـأن السّـياسي والاجتماعـي وغـيره -لأن هـذا الاتّبـاع الوجـداني، إذا لم يتمظهـر في الاتّبـاع الميـداني والعمـلي؛ لـن يكـون لـه مـن جـدوى ومـن فائـدة- وهـو مـا يعنـي أنّ الإمـام عـليّ عليه السلام يمثّـل مرجعيّة عامّـة سياسـيّة ودينيّـة حتّـى يصـحّ هـذا الاتّبـاع، أي إنّ الإمـام عـليّ عليه السلام هـو الخليفـة، ومـن يجـب أن تكـون لـه الإمامـة.

وبتعبـيرٍ آخـر: إنّ هـذا المسـتوى الكبـير مـن النبـي ﷺ في التأكيـد عـلى محبـة الإمـام عـلي عليه السلام، ليكـون ذلـك أساسـاً صلبـاً لمسـتوى متقـدّم مـن الاتّبـاع العـام للإمـام عـلي عليه السلام، والـذي يشـمل جميـع المجـالات الدينيـة والسياسـية والاجتماعيـة. لأنّ الاتّبـاع العـام والعمـلي، كلـما كان أوسـع مـدى، وأبعـد في ميادينـه ومسـتوياته؛ كلـما احتـاج إلى تأسـيسٍ أشـدّ صلابـة، وأقـوى حضـوراً في البعـد الوجـداني والقلبـي؛ وهـذا مـا قـام بـه النبـي ﷺ في هـذا

المجال، عندما أكّد على هذا المستوى الكبير جداً من مطلوبية محبة الإمام علي عليه السلام.

2 - إنّ القرآن الكريم يربط ما بين الحبّ، وبين الاتّباع: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِ...**﴾[1]، حيث لا فصل بنظر القرآن الكريم بين الحبّ وبين الاتّباع.

أي إنّ ما لدينا نظرتين للحبّ: الأولى هي النّظرة «الرومانسية» العقيمة وغير الهادفة، الّتي تفصل بين الحبّ وبين الاتّباع، والّتي تتصوّر «الحبّ» في المفهوم الديني مشاعرَ وجدانيّة غير مثمرة، لا أهداف لها، ولا غايات تسعى إليها؛ الثّانية وهي النّظرة القرآنيّة، الّتي ترى في الحبّ دافعًا وجدانيًّا للاتّباع، وأساساً قلبياً للعمل، وأنّه لا يمكن الفصل بينهما، وأنّ معنى وجوب اتّباع الإمام عليّ عليه السلام أنّه الأحق أن يُتَّبَع، وأن يُوتّم به. أي إنّه الإمام في شؤون الدّين والدّنيا.

إنّ النّبي صلى الله عليه وآله عندما يأمر بحبّ أحدٍ ما، فمعنى ذلك أنّه أهلٌ لأن يُحَبّ، أي إنّه يَتوفّر فيه من المواصفات ما يجعله محلاً لتلك المحبّة. وهنا عندما نجد هذا المستوى الكبير جدًّا من التّأكيد على هذا المدى البعيد من محبّة الإمام عليّ عليه السلام؛ فهذا ما يُستَفاد منه أنّ الإمام عليّ عليه السلام هو الأفضل من حيث مجمل المواصفات الدّينيّة والعلميّة والعمليّة، حتّى أصبح موردًا لهذا المستوى الكبير جدًّا من مطلوبيّة المحبّة. وإنّ من يكون بهذا المستوى من الأفضليّة في مجمل تلك المواصفات؛ فهو ما يعني أنّه من يستحق أن يتولّى شؤون الإمامة، وأن تكون له الخلافة.

وإنّ ما ذكرناه يصبح أشدّ وضوحًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة ذلك الجمع (الحشد) الّذي كان في غدير خمّ، والظّرف التّاريخي،

[1]- سورة آل عمران، الآية: 31.

ومجمل الإجراءات والمراسم والتّدابير، والّتي تُنبئ عن أمرٍ خطيرٍ وذي بال، فحتّى لو سلّمنا بإرادة المحبّة، فإنّ مجمل تلك القرائن تفصح عن أن هذا التأكيد الشديد على محبة الإمام عليعليه السلام في ذاك المحفل الاستثنائي، والحشد الكبير، والظرف التاريخي الخاص؛ إنما ليكون ذلك أساسًا للاتّباع والطّاعة، لمن له الإمامة والخلافة.

تلخيص واستنتاج:

لا بدّ من الإلفات هنا -قبل الذّهاب إلى تلخيص المطالب السّابقة- إلى أنّ من يدّعي حبس دلالة حديث الغدير في هذه الواقعة -شكوى سريّة اليمن- أو تلك، عليه أن يثبت ثلاثة قضايا معًا، بحيث إن لم تثبت واحدةٌ منها على الأقلّ، لا يمكن لذلك المدّعي أن يصل إلى غايته.

1. حصول تلك الواقعة (شكوى سريّة اليمن تلك)، والجزم بحصولها؛ وإلّا على فرض عدم الجزم بحصولها لا يمكن ترتيب ذلك الأثر.

2. كون حديث الغدير ناظرًا إلى هذه الواقعة (شكوى سريّة اليمن) بعينها، وإلّا مع عدم العِلم بكونه ناظرًا إليها، فلا يمكن ترتيب ذلك الأثر أيضًا.

3. إنّ هذه الواقعة تشكّل قرينة تصرف ظهور حديث الغدير إلى خصوص تلك الدّعوى الّتي يذكرون، وتحبس دلالته فيها دون غيرها، وإلّا يأتي كل ذاك الكلام الّذي ذكرناه في هذا المورد.

وهنا نقول إنّه مع التّسليم بالقضية الأولى، لا نسلّم بالقضيتين الثّانية

والثّالثة، ومجرّد الادّعاء وتقديم الدّعوى، لا يغني عن ضرورة إظهار الدّليل الّذي يفي هذه الدّعوى حقّها. ومع عدم تقديم الأدلّة الوافية، أو دفع الإشكالات على هذه الدّعاوى، لا يمكن الأخذ بهاتين القضيتين. وبالتّالي، لا يمكن ترتيب الأثر على تلك الدّعاوى من صرف حديث الغدير عن دلالته ومعناه الظّاهر فيه، من ولاية عليّ عليه السلام وخلافته لرسول الله صلى الله عليه وآله، وكونه عليه السلام من كان لديه المشروعية الدّينية والسّياسيّة لتوليّ الأمر من بعد النّبي صلى الله عليه وآله.

وعليه، لا بدّ من التّصريح بأنّ الّذين ادّعوا الوصل بين واقعة سريّة اليمن وبين حديث الغدير، إمّا أنّهم وقعوا في أكثر من خلطٍ شنيع، أو أنّهم مارسوا تدليسًا لا ينبغي لهم أن يمارسوه، وذلك عندما ادّعوا الوصل بين الموارد التّالية: 1- حديث الغدير، وقول النّبي صلى الله عليه وآله فيه: «.. من كنت مولاه، فعليّ مولاه»، 2- الشّكوى من عليّ عليه السلام وشيوعها.

وهنا ينبغي أن نقول ما يلي: إن كانوا يتحدّثون عن شكوى سريّة اليّمن في حجّة الوداع في مكّة المكرّمة، فقد ذكرنا جملة الرّدود على هذه الدّعوى؛ وإن كانوا يتحدّثون عن شكوى سريّة اليمن الّتي كانت قبل ذلك الزّمان في المدينة، فهنا يصبح الأمر أصعب على أصحاب هذه الدّعوى، لأنّه إن كانت هذه السّرية -الّتي كان فيها بريدة وخالد بن الوليد- في السّنة الثّامنة للهجرة، أم في أيّ وقتٍ آخر قبل ذهاب النّبي صلى الله عليه وآله إلى مكّة المكرّمة في حجّة الوداع؛ فلا شكّ في أنّ فاصلة زمنية غير قصيرة -سنتان، أو ربّما أقلّ من ذلك- تفصل بينها وبين حديث الغدير، وهو ما يجعل من المستحيل عادة في مثل هكذا مواقف أن يكون

الحديـث ردًّا عـلى تلـك الشّـكوى[1].

[1]- إنّ ذهابنا إلى هذا التّفصيل بين الاحتمالات والفرضيّات التّاليّة: 1- شكوى سريّة اليمن في حجّة الوداع في مكّة المكرّمة، 2- شكوى سريّة اليمن قبل حجّة الوداع في المدينة، 3- شكوى سريّة اليمن بعد حجّة الوداع في المدينة؛ إنّما هو من باب المراعاة لمجمل الآراء، ولما يمكن أن يُفهَم من الرّوايات والنّصوص التّاريخيّة في المقام، بغضّ النّظر عن كون جميع الشّكاوى -مورد البحث- قد حصل في السّنة العاشرة للهجرة في مكّة المكرّمة؛ أو أنّ بعضها قد حصل في مكّة المكرّمة في السّنة العاشرة للهجرة، والبعض الآخر قد حصل قبل ذلك في المدينة؛ أو أنّ بعضها قد حصل في مكّة المكرّمة في السّنة العاشرة للهجرة، في حين أنّ بعضًا منها قد حصل قبل ذلك في المدينة، وبعضًا آخر قد حصل بعد ذلك في المدينة؛ أو لربّما غير ذلك من الاحتمالات؛ وذلك لأنّ هذه الشّكاوى -في مجملها- الّتي نقلتها مجمل المصادر التّاريخيّة والرّوائيّة ذات الصّلة، يمكن تصنيفها إلى الأقسام التّاليّة:
الأوّل: الشّكاوى الّتي حصلت في مكّة المكرّمة في حجّة الوداع: وهي الّتي كانت الموضوع الأساس للبحث، والملاحظات النّقديّة الّتي أوردناها في مقامنا هذا؛ وقد بيّنا عجز هذه الشّكاوى عن حبس دلالة خطبة الغدير في الشّكوى، وتعطيل دلالتها على الخلافة.
الثّاني: الشّكاوى الّتي حصلت -أو قد تكون حصلت- قبل حجّة الوداع في المدينة المنوّرة: وهذه الشّكاوى تنطبق عليها جميع الملاحظات النّقديّة الّتي أوردناها في القسم الأوّل، بل إنّ بعض تلك الملاحظات هناك تصبح هنا أشدّ حضورًا، وذلك نتيجةً للفاصلة الزّمنيّة الأبعد عن حادثة الغدير، ولغيرها من المفارقات الأخرى ذات الصّلة (مكانيّة..)؛ وتاليًا يصبح الأمر أصعب على أصحاب دعوى الوصل بين حديث الغدير وقضيّة الشّكوى تلك، من حيث عجز دعوى الشّكوى عن حبس دلالة حديث الغدير فيها، وتعطيل ظهورها في الخلافة للإمام علي عليه السلام.
الثّالث: الشّكاوى الّتي حصلت -أو قد تكون حصلت- في المدينة بعد حجّة الوداع: وهذا القسم من الشّكاوى -على فرض حصوله- لا يمكن أن يكون على الإطلاق سببًا لحديث الغدير، لأنّه -على فرض حصوله- قد وقع بعدها، فلا يمكن أن يكون سببًا لها، هذا فضلاً عن أنّ مجمل الملاحظات النّقديّة الّتي أوردناها ينطبق أيضًا على هذا القسم.
وما ينبغي قوله هو: إنّه وإن جارينا البحث التّاريخي في بعض مواضع بحثنا هذا، لكن حقيقة الأمر أنّ مجمل الملاحظات النّقديّة الّتي أوردناها في المقام لا يتغيّر بين قولنا إنّ الشّكوى قد حصلت في حجّة الوداع أو قبلها أو بعدها، أو كانت هناك أكثر من شكوى (في حجّة الوداع وقبلها؛ فيها وقبلها وبعدها...)؛ وذلك لأنّ جوهر الملاحظات ينصب على أصل الشّكوى ودعواها، بمعزل عن تلك التّفاصيل التّاريخية. وجوهر هذه الملاحظات وجملتها كفيل بإبطال تلك الدّعوى، وكشف عجزها عن حبس دلالة حديث الغدير، وتعطيل ظهوره في خلافة الإمام عليه السلام عليّ للنّبي صلى الله عليه وآله.
وعليه، سنكتفي بهذا المستوى من مجاراة القوم في بحثهم التّاريخي في تاريخيّة الشّكوى أو الشّكاوى، وزمان ومكان كلٍّ منها، لأنّ هدف البحث وضوابطه المنهجيّة ذات الصّلة يدفعانا إلى تجاوز هذا التّفصيل لصالح المعالجة المنهجيّة الهادفة، الّتي تتمحور حول

لكـن يبـدو أنّ أصحـاب الدّعـوى تلـك قـد وقّعـوا في أكـثر مـن خلـط: الأوّل أنّهـم خلطـوا بـين شـكاية سريّـة اليمـن، في حجّـة الـوداع السّـنة العاشرة في مكّـة، وبـين شـكاية سريّـة اليمـن قبـل تلـك السّريـة الآنفـة الذّكـر، والّتـي كـثر فيهـا القيـل والقـال بحـقّ عـليّ عليه السلام. فهـذا ابـن كثـير يـصرّح بـأنّ حديـث الغديـر ردّ عـلى شـكوى سريّـة اليمـن في حجّـة الـوداع في مكّـة[1]، لكـن عندما نـأتي إلى كلٍّ مـن ابـن حجـر والدّلهـوي، فإنّهـم يربطـون مـا بـين الحديـث، ومـا بـين شـكوى سريّـة اليمـن في المدينـة مـا قبـل حجّـة الـوداع، مـع أنّـه يوجـد أكـثر مـن فـارق بـين السّريتـين والشّـكايتين -بنـاءً عـلى جملـة تلـك النّصـوص التّاريخيّـة الّتـي عرضناهـا في الموضـوع- وهـو مـا يؤثّـر بالتّـالي عـلى دعـوى الوصـل مـع حديـث الغديـر.

الخلـط الثّـاني -بـل السّـقطة الكبـيرة- الّـذي وقـع فيـه هـؤلاء، لإيهـام النّـاس بالوصـل بـين شـكوى سريّـة اليّمـن وبـين حديـث الغديـر، هـو أنّهـم دمجـوا بـين جـواب النّبـي صلى الله عليه وآله عـلى شـكوى بريـدة وغـيره مـن الأصحـاب في المدينـة -في السّـنة الثّامنـة للهجـرة، بنـاءً عـلى مـا ذهـب إليـه البعـض، أو -بالحـدّ الأدنى- قبـل سـفره إلى مكّـة المكرّمـة في حجّـة الـوداع، والّتـي أجـاب فيهـا النّبـي صلى الله عليه وآله بريـدة، وأولئـك الأصحـاب، بقولـه صلى الله عليه وآله في عـليّ عليه السلام: «هـو وليّ كلّ مؤمـن بعـدي»؛ وبـين قـول النّبـي صلى الله عليه وآله في السّـنة العـاشرة للهجـرة في غديـر خُـمّ، ومـن ضمـن خطبـةٍ طويلـة: «.. مـن كنـت مـولاه، فعـليّ مـولاه»، لإيهـام القـارىء أنّ هـذا الـكلام واحـد، وفي واقعـةٍ مترابطـة، مـع أنّ جـواب النّبـي صلى الله عليه وآله ذاك لبريـدة وغـيره مـن الصّحابـة، لم يكـن في غديـر خُـمّ، وإنّمـا كان في المدينـة قبـل حجّـة الـوداع؛ أمّـا خطبـة الغديـر فقـد كانـت في غديـر خُـمّ، في

بطلان دعوى الوصل بين شكوى سريّة اليمن تلك -بمعزلٍ عن جملة تفاصيلها التّاريخيّة- وبين حديث الغدير، وهو -أي بطلان الدّعوى- ما يَثبت ويتحقّق بمعزلٍ عن الدّخول في جملة تلك البحوث التّاريخيّة.

[1]- البداية والنّهاية، ج 5، ص 122.

وادي الجّحفة، بين مكّة والمدينة، وبعد حجّة الوداع.

وبالتّالي لا يصحّ -بل من المعيب- الدّمج بين واقعة الشّكوى تلك وبين واقعة الغدير، للإيهام بأنّ كلام النّبيﷺ واحد، وأنّه أتى ردًّا على تلك الشّكوى، إذ إنّ جواب النّبيﷺ لبريدة وغيره من الصّحابة في المدينة مستقلٌّ تمامًا عن كلامهﷺ في خطبة الغدير في غدير خُمّ، ولا ترابط بين الواقعتين، لمجمل الأسباب الّتي ذكرنا في واقعة سريّة اليمن وشكواها في مكّة في حجّة الوداع، بل إنّ بعض تلك الأسباب ينطبق على شكوى بريدة -وغيره من الصّحابة- في المدينة بشكل أشدّ، وذلك نتيجة الفاصل الزّمني الأطول عن واقعة الغدير والّذي يجعل -بالإضافة إلى غيره من الأسباب- من غير المعقول إدّعاء الصِّلة بين الواقعتين، فقط وفقط لممارسة التّلبيس على القارئ، استجابة لأهواء وعصبيّات، تُخرِج من الصّواب، وتُبعد عن الحقيقة.

تلخيص:

لقد ناقشنا في هذا البحث فرضيّة الوصل ما بين خطبة الغدير من جهة، وقضيّة سريّة اليمن من جهة أخرى، والتي تهدف إلى القول إنّ تلك الخطبة تدلّ على المحبة وليس الخلافة ؛ لنتبيَّن قوّة هذه الفرضيّة من ضعفها، عندما يُعمل عليها تحليلاً ونقدًا، حيث ذكرنا جملة من الملاحظات (13 ملاحظة)، والتي هي:

أوّلًا: لو كان مراد النبيّ ﷺ من تلك الخطبة المحبّة لصرَّح بذلك، كما كان يفعل عادةً عندما كان يقصد معنى المحبّة، فيستخدم الألفاظ الصريحة للدلالة عليه.

ثانيًا: إنّ هذه الفرضيّة هي مجرّد دعوى دون دليل؛ أي إنّ القول إنّ

خطبة النبيّ ﷺ في الغدير هي بمثابة ردٍّ على شكوى سرّية اليمن؛ يحتاج إلى دليل يثبته، وطالما لا دليل، فلا يمكن إثبات هذا الوصل.

ثالثًا: إنّ النبيّ ﷺ قد أجاب على تلك الشكوى في خطبة وافية كافية، في ذاك المحلّ الذي حصلت فيه في مكّة المكرّمة، وبشكل مباشر، وانتهى الأمر عند هذا الحدّ؛ فكيف يصحّ القول -والحال هذا- إنّ النبيّ ﷺ قد ردَّ على شكوى حصلت في مكّة المكرّمة بخطبةٍ خطبها في مكانٍ يبعد عن مكّة أكثر من مائة وخمسين كيلومتراً في الجحفة؟! فضلاً عن أنّ ما يستفاد من النصوص التاريخيّة هو وحدة المكان ما بين محلّ الشكوى، ومحلّ ردّ النبيّ ﷺ عليها؛ أي في مكّة المكرّمة.

وأمّا القول إنّ النبيّ ﷺ قد أعاد الردّ مجدّدًا في الغدير، بعد ردّه في مكّة المكرّمة؛ فهذا أيضًا لا دليل عليه، بل إنّ الأدلّة تثبت خلافه.

رابعًا: إنّ ما يستفاد من النصوص التاريخيّة، التي نقلت لنا تلك الشكوى وردّ النبيّ ﷺ عليها، هو أنّ هذا الردّ قد حصل مباشرة على الشكوى، دون أيّ فاصلٍ زمنيّ، وهو ما تقتضيه عادةً طبيعة هكذا قضايا، أن يكون الردّ فوريًّا، دون إبطاء أو إمهال؛ فكيف يصحّ القول -والحال هذا- إن الردّ قد حصل على الشكوى بعد حوالى العشرة أيّام، أو أكثر من ذلك؟! إنّ هذا القول لا دليل عليه، بل الدليل التاريخيّ قائمٌ على خلافه، وهو لا ينسجم -عادةً- مع طبيعة جريان هكذا قضايا وسيرها.

خامسًا: إنّ مراجعة المصادر التاريخية ذات الصلة تفيدنا أنّ خطبة النبيﷺ في الردّ على الشكوى قد حصلت في مكّة المكرّمة، في حين أنّ خطبة الغدير قد حصلت في وادي الجحفة في الغدير على بعد ما يقرب من 160 كلم من مكّة المكرّمة؛ وهو قرينة إضافية في المقام على عدم الوصل، لأنه من البعيد وغير الاعتيادي أن تطرح قضية في مكّة

مثـلاً، فـيردّ عليهـا النبـي ﷺ في مـكان يبعـد كثـيراً عنهـا، إذ إنّ المتعـارف في هكـذا قضايـا هـو وحـدة المـكان عرفـاً بـين القضيـة وجـواب النبـي ﷺ عليهـا، مـا يجعـل مـن البعيـد وغـير المقبـول أن تكـون خطبـة الغديـر جوابـاً عـلى شـكوى سريّـة اليمـن.

سادسًـا: إنّ مـا يسـتفاد مـن النصـوص التاريخيّـة أنّ مخاطـب النبـيّ ﷺ هـو تلـك الفئـة التـي شـكت الإمـام عـليّ عليه السلام في مكّـة المكرّمـة. أي إنّ سريّـة اليمـن - أو بعـض أفرادهـا – قـد شـكت عليًّـا عليه السلام، فبـادر النبـيّ ﷺ إلى خطـاب هـذه السريّـة والـردّ عليهـا، وانتهـى الأمـر هنـا؛ فكيـف يصـحّ القـول إنّ النبـيّ ﷺ قـد تـرك مخاطبـة هـذه السريّـة والـردّ عليهـا؛ ليؤجّـل الـردّ إلى مـا بعـد حـوالى العـشرة أيّـام، في مـكانٍ يبعـد عـن مكّـة المكرّمـة أكـثر مـن 150 كيلومـترًا ؛ ليكـون مخاطبَـه عـشراتُ الآلاف – بـل مئـات الآلاف – مـن المسـلمين الذيـن كانـوا مـع النبـيّ ﷺ يومهـا في حجّتـه؟! إنّ هـذا لا يسـعفه الدليـل؛ بـل هـو عـلى خلافـه.

سـابعًا: إنّ مـن يسـعى إلى تبـيّن أسـباب وحيثيّـات نـصّي الغديـر وشـكوى سريّـة اليمـن؛ يصـل إلى هـذه النتيجـة، أنّـه لا يوجـد ترابـط بينهـما مـن حيـث تلـك الأسـباب والحيثيّـات، وأنّ سـياق كلّ منهـما يختلـف عـن سـياق الآخـر، وهـو قرينـة إضافيّـة عـلى الفصـل وعـدم الوصـل في المقـام.

ثامنًـا: عندمـا نقـارن بـين الطبيعـة العامّـة لواقعـة الغديـر وأحداثهـا، وبـين الطبيعـة العامّـة لواقعـة سريّـة اليمـن وأحداثهـا؛ فإنّنـا لا نعـثر عـلى أيّ تشـابه أو تمـاهٍ بينهـما، سـواءٌ مـن حيـث الأهميّـة، أو الإجـراءات، أو المراسـم، أو مجمـل التدابـير والسـياقات ذات الصّلـة؛ مـا يعنـي أن لا ارتبـاط بـين الواقعتـين.

تاسـعًا: لـو أنّ خطبـة الغديـر كانـت ردًّا عـلى شـكوى سريّـة اليمـن؛ لفَهـم

مـن سـمع الخطبـة هـذا الأمـر، ولعـبرَّ عـن فهمـه هـذا، ولوصـل إلينـا هـذا الفهـم- ولـو في بعـض مـوارده- بشـكلٍ أو بآخـر، لكـن كلّ هـذا لم يحصـل، ولا نجـد أيّ أثـر لـشيء مـن هـذا الفهـم في نقـل واقعـة الغديـر.

عـاشرًا: بنـاءً عـلى مجمـل مـا ذكـر، مـن الفـارق الزمـانيّ والمـكانيّ وفي المخاطـب... كان ينبغـي - لـو كانـت خطبـة الغديـر ردًّا عـلى شـكوى سريّـة اليمـن - أن يُلفـت النبـيّ ﷺ نظـرَ مـن يسـتمع إليـه إلى هـذا الوصـل بينهـما؛ لكنّـه لا نجـد شـيئاً مـن هـذا. أي لا توجـد أيّـة قرينـة في كلام النبـيّ ﷺ يمكن الاسـتناد إليهـا للقـول إنّ خطبـة الغديـر هـي بمثابـة ردّ عـلى تلـك الشـكوى.

حـادي عـشر: عندمـا نقـارن بـين عنـاصر خطبـة الغديـر مـن جهـة، وعنـاصر شـكوى سريّـة اليمـن مـن جهـة أخـرى، فسـنلاحظ أنّـه لا يوجـد تطابـق ومحـاكاة بـين عنـاصر الأولى وعنـاصر الثانيـة، مـا يعنـي أن لا صلـة بينهـما، وأنّ الأولى - أي خطبـة الغديـر - ليسـت جوابًـا عـلى الثانيـة - أي شـكوى سريّـة الثمـن -.

ثـاني عـشر: إنّ محـلّ البحـث ليـس سـبب خطبـة الغديـر، بمقـدار مـا هـو ظهـور هـذه الخطبـة ودلالاتهـا، حيـث قـد يكـون السـبب -عـلى فـرض التسـليم بكـون الشـكوى هـي السـبب- أحـد دواعـي تلـك الخطبـة؛ بـل قـد يكـون أقلّهـا أهميّـة، في حـين تكـون مرامـي الخطبـة ودلالاتهـا أبعـد بكثـير مـن أن تُحبـس في خصـوص ذاك السـبب وخصوصيّتـه.

ثالـث عـشر: حتّـى لـو سـلّمنا بـإرادة المحبّـة حـصرًا مـن حديـث الغديـر، مـع ذلـك يثبـت المطلـوب، لأنّ محبّـة أهـل البيـت عليهم السلام عامّـة، وعـليّ عليه السلام خاصّـة؛ هـي محبّـة اتّبـاع، وموالاة، والتـزام، وطاعـة. فالنبـيّ ﷺ - بنـاءً عـلى تسـليمنا هـذا - لا يتحـدّث هنـا عـن معطـى وجـدانيّ مبتـورٍ عـن غاياتـه، ومنفصـلٍ عـن مقاصـده ولوازمـه. وهـذه اللّـوازم والمقاصـد تتناسـب مـع

كـون عـليّ عليه السلام هاديًـا يُتَّبَـع، ووالِيًـا يُـوالى، وخليفـةً يُطـاع.

هـذا فضـلاً عـن نقـدٍ آخـر لفرضيّـة الوصـل تلـك، مفـاده أنّ إثبـات دلالـة خطبـة الغديـر عـلى الإمامـة والخلافـة (بأدلـةٍ أخـرى)، يُفـضي بالتـلازم إلى بطـلان فرضيّـة المحبّـة.

وبنـاءً عـلى جميـع مـا تقـدّم، سـيكون واضحًـا لنـا أنّ فرضيّـة الوصـل تلـك بـين خطبـة الغديـر مـن جهـة، وبـين شـكوى سريّـة اليمـن مـن جهـة أخـرى؛ هـي فرضيّـة باطلـة وغـير صحيحـة، وأنّهـا لم تكـن سـوى إحـدى إفـرازات الـتراث السـلطانيّ، الـذي أُريـدَ لـه أن يُسـقط المشروعيّـة الدينيّـة والسياسـيّة لأهـل البيـت عليهم السلام عامّـة، والإمـام عـليّ عليه السلام خاصّـة، لصالـح مشروعيّـات أخـرى، يتبـيّن عـدم صحّتهـا مـع ثبـوت دلالـة خطبـة الغديـر عـلى الإمامـة والخلافـة لعـليّ بـن أبي طالـب عليه السلام.

في الاستنتاج

قـد يكـون لدينـا الكثـير مـن النتائـج التـي تترتّـب عـلى هـذه المعالجـة النقديّـة التحليليّـة لفرضيّـة الوصـل مـا بـين خطبـة الغديـر، وشـكوى سريّـة اليمـن؛ لكـن يمكـن الإلفـات إلى اثنتـين منهـا بشـكل أسـاس، وهـما:

الأولى: يُظهِـر مـا سـلف مـن فرضيـة الوصـل تلـك، وذلـك السـعي الحثيـث إلى اختـلاق مصداقيّـة معرفيّـة لهـا؛ ذاك الـدور الخطـير الـذي قـام بـه الـتراث السـلطاني (فقهـاء السـلطان) في مواجهـة مدرسـة أهـل البيـت عليهم السلام، والسـعي إلى النيـل مـن مشروعيّتهـم الدينيّـة والسياسـيّة عـلى مـدى قـرون متطاولـة مـن الزمـن. وهـو مـا أدّى إلى تشـويه الكثـير مـن الحقائـق، وتحريـف الكثـير مـن المسـائل، حتّـى ليمكـن الاسـتنتاج أنّـه لـن يكـون سـهلاً حتّـى عـلى الباحـث ذي المـراس، أن يتبـيَّن جميـع وجـوه التحريـف بيسرٍ وسـهولة؛

وهـو مـا يترتّـب عليـه الكثـير مـن المسـؤوليّات، ويتطلّـب الكثـير مـن الجهـود التـي تُبـذل لتفكيـك ذلـك الـتراث، وكشـف تلبيسـه، والإضـاءة عـلى أكـثر مـن خلـلٍ وعَـورٍ ألمَّ بـه.

الثانيـة: إنّ مـن أهـمّ الأسـباب التـي أوجـدت ديناميّـات مسـتديمة لتطويـر الفكـر الإسـلاميّ الشـيعيّ، وتحفيـز اسـتيلاده المعـرفيّ والعلمـيّ؛ هـو هـذا الهجـوم الدائـم عـلى هـذا الفكـر ومختلـف قضايـاه العقديّـة وغيرهـا. وهـذا يظهـر مـدى حافزيّـة هـذا الفكـر، وثقتـه المعرفيّـة، وقدرتـه عـلى تحقيـق الاسـتجابة المطلوبـة، وإمكانيّاتـه في تحويـل أيّ تهديـد معـرفيّ أو فكـريّ، إلى فرصـة خلّاقـة لتحقيـق المزيـد مـن الإنتـاج الفكـريّ الهـادف، حتّـى ليمكـن القـول -ودون مبالغـة- إنّ هـذا الاسـتهداف الفكـريّ للفكـر الإسـلامي الشـيعيّ -والـذي لم يتوقّـف عـلى مـدى التاريـخ- قـد خـدم هـذا الفكـر، أكثر مـمّا أضرَّ بـه؛ لأنّـه سـاهم بقـوّة في تحفيـزه، وفي اسـتخراج مضامينـه، وفي وضعـه أمـام تحدّيـات، كانـت تفـرض عليـه المزيـد مـن الإنتـاج، والتجديـد، والاجتهـاد في أكـثر مـن مجـال علمـيّ وفكـريّ.

ومـن هنـا، ينبغـي القـول إنّـه وعـلى الرغـم مـن أنّ كثـيراً مـمّا نتعـرّض لـه مـن تشـنيع وتشـويه فكريّـين؛ هـو ذو أسـبابٍ تاريخيّـة وعنصريّـة، تفتقـد إلى الموضوعيّـة، والمعرفـة الصحيحـة بالفكر الإسـلاميّ الشـيعي؛ لكنّـه لا يضيرنا، ولا ينتقـص مـن هويّتنـا وفكرنـا؛ لأنّـه سـيتحوّل إلى سـببٍ إضـافيّ لبيـان مضامـين هـذا الفكـر، وخلّاقيّـته، وعلميّتـه، وقدرته عـلى تحقيق الاسـتجابات المطلوبـة والهادفـة، في مـا يواجهـه مـن هجـوم وتشـويه وتحدّيـات.

لائحة المصادر والمراجع

1. ابـن أبي شـيبة الكـوفي، المصنـف، تحقيـق وتعليـق سـعيد اللحـام، ط1، بـيروت – لبنـان، دار الفكـر للطباعـة والنـشر والتوزيـع، 1409هـ - 1989م.
2. ابـن الصبّـاغ، عـلي بـن محمـد أحمـد المالـكي، الفصـول المهمّـة في معرفـة الأئمّـة (عليهـم السـلام)، تحقيـق سـامي الغريـري، ط1، لا. م، دار الحديـث للطباعـة والنـشر، 1422هـ.
3. ابـن حجـر العسـقلانيّ، المطالـب العاليـة بزوائـد المسـانيد الثمانيـة، ط1، دار العاصمة للنـشر والتوزيـع ودار الغيـث للنشر والتوزيـع، لا منطقة، 1419هـ- 1998.
4. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد، لا طبعة، دار صادر، لا منطقة، لا تاريخ.
5. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، بيروت، ج 4، ص 149؛
6. ابـن عقـدة الكـوفي، فضائـل أمـير المؤمنـين عليه السلام، تجميـع عبـد الـرزاق محمـد حسـين فيـض الديـن، لا طبعـة، لا دار، لا منطقـة، لا تاريـخ.
7. ابـن قدامـه، عبـد اللـه، المغنـي، دار الكتـاب العـربي للنـشر والتوزيـع، طبعـة جديـدة بالأوفسـت، لبنـان - بـيروت، لا تاريـخ.
8. ابـن كثـير، جامـع المسـانيد والسـنن، ط2، دار خـضر للطباعـة والنـشر، بـيروت- لبنـان، 1419هـ- 1998م.
9. ابـن كثـير، عـماد الديـن أبـو الفـداء إسـماعيل بـن كثـير القـرشي الدمشـقي، البدايـة والنهايـة، تحقيـق عـلي شـيري، ط1، بـيروت- لبنـان، دار إحيـاء الـتراث العـربي، 1408هـ - 1988م.
10. ابن هشام، سيرة النّبي t، لا ط، مكتبة محمّد علي صبيح وأولاده، مصر، لا ت.
11. أبـو جعفـر أحمـد (المحـب الطـبري)، الريـاض النـضرة في مناقـب العـشرة، لا طبعـة، دار الكتـب العلميـة، لبنـان - بـيروت، لا تاريـخ.
12. الأصبهـاني، أبـو نعيـم، معرفـة الصحابـة، ط1، دار الوطـن للنـشر، الريـاض، 1419هـ- 1998م.
13. الألبـاني، أبـو عبـد الرحمـن محمّـد نـاصر الديـن، تخريـج الحديـث النّبـوي الشّريف، لا طبعـة، لا دار، لا منطقـة، لا تاريـخ.
14. الألبـاني، أبـو عبـد الرحمـن محمّـد نـاصر الديـن، سلسـلة الأحاديـث الصّحيحـة، ط1، دار المعـارف – الريـاض، 1412هـ- 1992.
15. البغـوي، عبـد اللـه بـن محمّـد بـن عبـد العزيـز، معجـم الصحابـة، المحقـق محمّـد الأمـين بـن محمّـد بـن محمـود أحمـد الجكنـي الشـنقيطي، لا طبعـة، مكتبـة دار البيـان – الكويـت، لا تاريـخ.

16. البيهقي، أبو بكر، دلائل النبوّة، توثيق وتخريج وتعليق: د. عبد المعطي قلعجي، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2002م.

17. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، لا طبعة، دار الفكر، لبنان - بيروت، لا.ت.

18. الجويني الخراساني، إبراهيم، فرائد السمطين، ط1، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر، 1398هـ- 1978م.

19. الذهبي، ميزان الاعتدال، علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، 1382 - 1963م.

20. الزرقاني، محمّد عبد الباقي، شرح المواهب اللّدنية بالمنح المحمّدية، ط1، دار الكتب العلميّة، 1417هـ- 1996م.

21. الزرندي الحنفي، جمال الدين، نظم درر السمطين، ط1، لا دار، لا منطقة، 1377هـ- 1958م.

22. السيوطي، جلال الدين، الحبائك في أخبار الملائك، دار التقريب، القاهرة، ص 131؛

23. شهاب الدين أحمد، توضيح الدلائل (مخطوط).

24. الشيرازي، جمال الدين، الأربعين (مخطوط).

25. الطبراني، أبو القاسم، المعجم الأوسط، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، لا ط، دار الحرمين للطباعة والنشر، لا ت.

26. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، دار إحياء التراث العربي، لا منطقة، لا تاريخ.

27. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، لا طبعة، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، لا تاريخ.

28. عبيد، علاء، فضائل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ط1، مركز رحمة العالمين، القاهرة، 2014م.

29. القادري المدني، محمود، الصراط السوي (مخطوط).

30. القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد، دراسة وتحقيق الدكتور خضر محمّد نبها، لا طبعة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 2011م.

31. القشاشي، أحمد ، السمط المجيد، تحقيق: عاصم إبراهيم الكيالي، ط1، دار الكتب العلمية، لا منطقة، 2013م.

32. اللكهنوي، حامد حسين، عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار، لا طبعة، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، لا تاريخ.

33. المتقي الهندي، علاء الدين عليّ المتقيّ بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة الشيخ صفوة السقا، لا طبعة، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، 1409هـ - 1989م.

34. المفيد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد، تحقيق مؤسسة آل البيت b لتحقيق التراث، ط2، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414هـ - 1993م.

35. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تصحيح أحمد عبد السلام، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، 1415هـ - 1994م.

36. الميلانيّ، علي الحسيني، نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، ط1، لا منطقة، لا دار، لا تاريخ.

37. النسائي، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، 1411هـ - 1991م.

38. النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، إشراف يوسف عبد الرحمن المرعشلي، لا طبعة، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، لا تاريخ.

39. هاشم الميلاني، الغدير، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2017 م، ط 1، صص 224-226.

40. الهيتمي، ابن حجر، الصواعق المحرقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، ط1، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1997م.

41. الواقدي، محمّد بن عمر، المغازي، تحقيق: د. مارسدن جونس، ط3، دار الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1989م.